إطلاق استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي في الإمارات

أوراق مالية

مجلة متخصصة | العدد السادس عشر | جمادى الأول 1439 - يناير 2018

مبادرة «الهيئة» للتوازن بين الجنسين الأفضل في 2017

محمد بن راشد: المرأة والرجل شريكان أساسيان في التنمية

32 إلى 44 ملف التوعية.. حقوق المستثمرين

«الأوراق المالية» تستعرض حالة الأسواق المالية في الإمارات

«الهيئة» تطلق مشاريع جديدة ومبادرات رقمية خلال «جيتكس»

التعديلات الجديدة على قانون «الهيئة» تتضمن تغليظ العقوبات على المخالفين

عزيزي المستثمر..

لحماية استثماراتك.. تجنب إصدار أي أوامر موقعة على بياض لشركة الوساطة أو أي من العاملين لديها

عزز معلوماتك.. تنمو استثماراتك..

المشروع الوطني لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية

المحتويات

محمد بن راشد يكرم «الهيئة» لإطلاقها أفضل مبادرة للتوازن بين الجنسين في 2017 — 6

مجلس إدارة «الأوراق المالية» يعتمد نظام صندوق الشراكة العامة والمحدودة — 9

إطلاق استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي — 12

«الأوراق المالية» توقع اتفاقاً مع «زيروكس» لتطوير أنظمة إلكترونية ترتقي بالأداء — 23

غورانغ ديساي: 2017 عام استثنائي لبورصة دبي للذهب والسلع — 31

ملف التوعية

- التخطيط المالي مفتاح لنجاح الاستثمارات
- حقوق الاكتتاب.. بين السائل والمجيب
- حقوق المساهمين في الشركات المدرجة
- حقوق الفئات الأخرى من المستثمرين
- حقوق مالكي سندات الدين وآليات حمايتها
- كيف تقدم شكوى لهيئة الأوراق المالية والسلع؟

32 إلى 44

غلاف العدد

إكسبو 2020
دبي، الإمارات العربية المتحدة

أوراق مالية

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الهيئة ولا تتحمل إدارة المجلة أو الهيئة أي مسؤولية تترتب عليها

جائزتي برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي
Sheikh Khalifa Government Excellence Awards

شهادة الايزو 9001:2008 لنظم الجودة
ISO 9001:2008 certified

لنتواصل بلا حدود
في أي وقت وفي أي مكان

الآن.. وبعد أن أصبحت خدمات هيئة الأوراق المالية والسلع بمتناول يدك أينما كنت وفي أي وقت شئت على أي من أجهزة بلاك بيري وآي باد وآي فون وأندرويد وويندوز، فقد أصبح بإمكانك الاطلاع على قانون الهيئة والأنظمة الصادرة بمقتضاه وكذلك التعميمات والقرارات ذات الصلة، بالإضافة إلى الاستفادة من ميزة محرك البحث المتوفرة بكل من اللغتين العربية والإنجليزية.

http://www.sca.gov.ae/apps

www.sca.gov.ae

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

م. سلطان بن سعيد المنصوري

عكفت الهيئة خلال العام المنقضي على دعم المنظومة التشريعية للأسواق المالية وتعزيز دورها الرقابي، وتطوير أدائها على الصعيدين التنظيمي والإشرافي، والارتقاء بهيكلها التنظيمي وكادرها الفني والإداري.

وتميز أداء هيئة الأوراق المالية والسلع خلال العام 2017 بتحقيق العديد من الإنجازات على المستويات التشريعية والتنظيمية والرقابية والمؤسسية، كما شهد في المقابل عدداً من التحديات التي تعاملت معها الهيئة بالتخطيط المنهجي المدروس، وبالعمل الجاد المخلص، والعزم والتصميم على التميز والارتقاء.

ولا جدال في أن الهيئة بما أصدرته خلال العام الماضي من أنظمة وقرارات- بلغ عددها 18 نظاماً وقراراً- قد قطعت شوطاً كبيراً في تطوير البنية التشريعية بما يتواكب مع التطورات الجارية في الأسواق العالمية ويؤمّن سوقاً مالياً سليماً تسود فيه آليات السوق الحر ويحكمه قانون العرض والطلب، مع دعم المكونات التنظيمية للأسواق من شركات مساهمة عامة مدرجة وشركات خدمات مالية مرخصة وأدوات استثمارية متنوعة؛ حيث شهد سوق الإصدار الأولي نشاطاً ملحوظاً خلال النصف الثاني من العام الماضي، إضافة إلى تطوير منظومة تعزيز الوعي الاستثماري- الموجهة لكافة فئات المتعاملين في الأسواق المالية- من خلال إطلاقِ "المشروع الوطني لتوعية المستثمرين في الأسواق المالية" الذي يوظف قنوات اتصالية وإعلامية متنوعة.

كما حفلت الفترة نفسها بإنجازاتٍ عدة على المستوى الرقابي والإشرافي بزيادة كفاءة وفاعلية عمليات التفتيش والمراقبة، واتخاذ إجراءات حازمة بحق المخالفين من شركات الوساطة والشركات المساهمة العامة وتطبيق قرار نشر اسماء المخالفين وفق الضوابط المحددة في القرار. وعلى صعيد العلاقات الدولية تمكنت الهيئة من الفوز باستضافة المؤتمر السنوي الـ 45 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) والمخطط له أن ينعقد في دبي العام 2020، كما حققت الهيئة نجاحاً لافتاً في تنظيم اجتماع لجنة أفريقيا والشرق الأوسط الـ 38 التابع لمنظمة (أيوسكو) الذي عقد في أبوظبي في فبراير الماضي.

وإدراكا منها بأن إنجاز خطتها الاستراتيجية الطموحة (2017-2021) يتطلب اتخاذ خطوات إبداعية ومبادرات قياسية بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق الأهداف التي تتضمنها الخطة، باشرت الهيئة العمل على غرس ثقافة التنافسية ووضع معايير ترسي أسس التميز وتمُكّن من تحقيق مستوى رفيع من الجودة؛ وقامت بوضع هيكل تنظيمي جديد، تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء الموقر، يحقق إدارة العمليات الداخلية على أعلى مستوى من الكفاءة والجودة ويعمل على إرساء ثقافة التميز وتضافر الجهود وتناغم العمل بين كل إدارات الهيئة وموظفيها في إطار روح الفريق الواحد.

وقد تابعت هيئة الأوراق المالية والسلع على مدى العام الماضي جهودها في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية والنهوض بسوق رأس المال الوطني وفق أرقى المعايير والممارسات الدولية، وتمكنت من أن تقطع شوطاً كبيرًا في تحقيق العديد من الأهداف التي تضمنتها خطتها الاستراتيجية في هذا الصدد؛ وكان لافتاً أن أداء الهيئة يجري بتناغم وتوافق مع المحاور والمبادرات التي تضمنتها خطتها الاستراتيجية والتشغيلية، وينطلق من رسالتها ورؤيتها وقِيَمِها التي تسعى إلى الارتقاء بمستوى التعاملات في أسواق رأس المال والسلع بالدولة من خلال ضمان تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة والعدالة، وتشجيع ثقافة الابتكار، والتأكيد على التطور المؤسسي، وتعزيز حضورها على الساحتين العربية والدولية، وتوثيق الشراكة مع المؤسسات الفاعلة في المجتمع المالي والشركاء الاستراتيجيين.

وأخيراً فإنني على ثقة من أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من العمل والجهد من أجل تعزيز البيئة الاستثمارية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمرين من خلال استحداث الأنظمة والأدوات التي من شأنها إضافة عمق إلى أسواق الأوراق المالية بالدولة، كما ستتابع الهيئة جهودها الرامية التي تعزيز الفاعلية والتميز في الأداء في إطار الاستراتيجية الموضوعة، وتواصل مسيرتها المتواصلة على درب العطاء والتميز والقيام بالدور المنوط بها في خدمة اقتصادنا الوطني في ظل القيادة الرشيدة للدولة.

عزيزي المستثمر.. احرص على الاطلاع على
«دليل حقوق المستثمرين في الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة»
عبر البوابة الإلكترونية للهيئة www.sca.gov.ae

عزز معلوماتك..
نمو استثماراتك..

المشروع الوطني لتوعية المستثمرين
بالأسواق المالية

كلمة سعادة الرئيس التنفيذي

د. عبيد سيف الزعابي

واصلت هيئة الأوراق المالية والسلع جهودها الرامية إلى ترسيخ أسس التعامل السليم، وضمان سلامة ونزاهة السوق المالي، وفق منهج مدروس وفي إطار استراتيجية واضحة المعالم. وقد حفل العام الماضي بالعديد من الإنجازات التي تحققت وأسهمت بدور كبير في ارتقاء الهيئة مكانة متقدمة بين نظيراتها من الهيئات الرقابية والتنظيمية إقليمياً وعالمياً.

ولعل إطلالة سريعة على بعض ما تحقق خلال العام الماضي تعطي القارئ لمحة سريعة عن أبرز المسارات التي تنتهجها الهيئة أخذاً في الاعتبار أن الهيئة باعتبارها عضو عامل بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO تمتثل للمبادئ الثمانية والثلاثين التي وضعتها المنظمة ولديها خطة لتطبيق كافة هذه المبادئ كاملة خلال السنوات الخمس 2017 - 2021، وذلك ضمن خطة استراتيجية تستهدف الارتقاء بصناعة الأوراق المالية إضافة إلى مؤشرات تشغيلية تتضمن مبادرات وأنظمة مهمتها رفد صناعة الخدمات المالية بالإرشادات والخطط مما يتطلب تفاعل الصناعة معها.

وقد قامت الهيئة خلال العام الماضي بإطلاق استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي، وبادرت بتطوير أنظمة صناديق الاستثمار بحيث أصبحت متوافقة مع نظام UCITs الأوروبي، وكذلك السوق الأولي، ومتطلبات الحوكمة، وبذلت قصارى جهدها من أجل تبوؤ مراتب متقدمة على مؤشرات البنك الدولي المتعلقة بالتنافسية.

وفضلاً عما سبق، فإني أود أن أنوه إلى خطة الهيئة لاستشراف المستقبل حتى عام 2050، والتي تضمنت سيناريوهات للتطورات المستقبلية وتأثير محوري التكنولوجيا والاقتصاد على صناعة الأوراق المالية، وهي خطة تستهدف دعم التخطيط الاستراتيجي للهيئة بناء على التغيرات المتوقعة في المستقبل، وقد تم إعدادها بالتعاون مع بعض المراكز البحثية العالمية المرموقة مع الاستعانة بالأوراق البحثية والاستبيانات التي وزعت على متخصصين وكذلك اللقاءات والمقابلات التي جرت مع أقطاب الصناعة.

وتعمل الهيئة حالياً على إصدار لائحة تنفيذية لمختلف الأنظمة التي أصدرتها بشكل متكامل، كما قامت بتطبيق نموذج المؤسسات ذاتية التنظيم SRO في الأسواق المالية بالدولة؛ وتعمل كذلك بشكل حثيث مع الأسواق المالية لاستكمال المنظومة التشريعية للأدوات والآليات التي تم نقل اختصاصها للسوق المالي.

كما قطعت الهيئة خطوات واسعة في تطوير وتحديث البيئة التكنولوجية استعداداً لاستيعاب تقنيات الثورة التكنولوجية الرابعة ومن بينها البلوك شين Block chain، وتعمل حالياً على إصدار وثيقة ضوابط الصناعة Sandbox بحيث تتضمن سياسة متكاملة للصناعة فيما يخص التكنولوجيا المالية FinTech، وذلك بالتعاون مع جهات استشارية وشركاء متخصصين.

وبالنسبة لشركات الوساطة فقد شجعت الهيئة الاندماج بينها، ووضعت سياسة تفصيلية لترخيص شركات الوساطة، وأخرى لتجديد اعتماد العاملين من خلال تطوير متطلبات الترخيص والاعتماد والاختبارات والتعليم المهني المستمر CPD، كذلك أنجزت مشروعاً لتصنيف شركات الخدمات المالية يعتمد مقياساً شاملاً مبنياً على أسس تضمن تحقيق نقلة نوعية في أداء هذه الشركات وفق منهجية "الخمس نجوم"، مما يؤسس لبيئة منافسة تحقق أعلى معايير التميز لهذه الشركات، بحيث تنافس مثيلاتها في الدول المتقدمة، وتعزز آليات حماية المستثمرين، وترسخ مبادئ الحوكمة المؤسسية.

وفي إطار خطتها لتمكين الكفاءات المواطنة، عقدت الهيئة برامج تدريبية متخصصة لتطوير قدرات العاملين لديها من المواطنين، وفي مقدمتها برنامج "الرقابة المالية لقيادات المستقبل"، كما شاركت مع عددٍ من الهيئات الحكومية في مشاريع استهدفت رفع نسبة التوطين في قطاع الأوراق المالية والقطاع المالي عموماً.

وأطلقت الهيئة "المشروع الوطني لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية بالدولة" ، الذي يوظف كافة الوسائل الاتصالية والفنون الإعلامية لتنمية الوعي الاستثماري بأساسيات وقواعد التداول في الأسواق والتعريف بالأنظمة والتشريعات ذات العلاقة وتعريف الجمهور بالمنتجات والأدوات الاستثمارية ، ويتوجه لكافة فئات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالي.

ومما لا شك فيه أن هذا الحصاد من الإنجازات على مدى عام كامل من العمل الدؤوب ليس إلا حلقة ضمن سلسلة متصلة، وأن الهيئة ستواصل مسيرة الإنجاز والتطور والقيام بالدور المنوط بها بما يساهم في خدمة الاقتصاد الوطني.

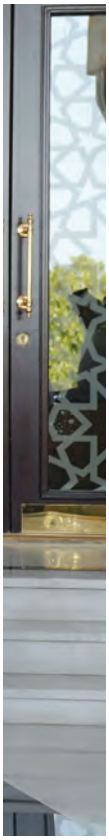

كرم « الأوراق المالية»

محمد بن راشد: المرأة والرجل شريكان أساسيان في التنمية

مبادرة «الهيئة» للتوازن بين الجنسيين الأفضل في 2017

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أن التوازن بين الجنسين يعد أحد الملفات الهامة في الأجندة الوطنية، ورؤية الإمارات 2021، التي تسعى إلى منح فرص متكافئة للمرأة والرجل في كافة المجالات للمساهمة في عملية التنمية الشاملة، ويسهم في تحقيق التزامات الدولة بأهداف التنمية المستدامة 2030.

نائب رئيس الدولة: تمكين جميع أفراد المجتمع من الإسهام بصورة إيجابية في تحقيق رفعة الإمارات وتقدمها وازدهارها

وقال سموه إن دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله، تعمل على الاستثمار في قدرات الإنسان وتعتبر أن المرأة والرجل شريكان أساسيان في تحقيق التنمية بكافة مجالاتها دون تفرقة بينهما، مُواصلةً للنهج الذي أرساه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وجهود سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية في تمكين المرأة، مما رسّخ لمفهوم التوازن بين الجنسين منذ تأسيس الدولة من خلال تهيئة المناخ الداعم الذي يُمَكِّن جميع أفراد المجتمع من الإسهام بصورة إيجابية في تحقيق رفعة الإمارات وتقدمها وازدهارها.

وأعرب صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عن ثقته في أن مؤسسات القطاعين العام والخاص تشارك قيادة وحكومة الإمارات رؤيتها وطموحاتها للمستقبل، بما يعود بالخير والسعادة على الشعب الإماراتي ويعزز مكانة الدولة عالمياً، مشيراً سموه إلى أن الوصول بالإمارات إلى قائمة الدول الرائدة عالمياً بمؤشرات التنافسية العالمية للتوازن بين الجنسين، يعد واحداً من الأهداف الرئيسية للفترة المقبلة، وأن ضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة يقود إلى الحفاظ على مجتمعنا متلاحماً، وفي الوقت نفسه يُعزز اقتصاد الدولة.

وكرم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، هيئة الأوراق المالية والسلع بمناسبة اختيار "مبادرة المرأة في مجالس إدارات الشركات في الهيئة" كأفضل مبادرة لدعم التوازن بين الجنسين

لعام 2017، وذلك على هامش اجتماع مجلس الوزراء مؤخرا في قصر الرئاسة بأبوظبي.

وسلم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم درع التكريم لمعالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة.

ويأتي التكريم بناء على تكليف صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد لمجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، بتفعيل مؤشر التوازن بين الجنسين، بما يدعم جهود الدولة في تحقيق التوازن بين الجنسين كونه ملفا هاما في الاجندة الوطنية ورؤية الامارات 2021، واجندات التنمية المستدامة 2030، والوصول بالإمارات إلى قائمة أفضل الدول عالمياً في هذا المجال.

وكان تقييم واختيار الفائزين بالمؤشر قد تم من خلال 3 فئات وهي: تكريم أفضل شخصية داعمة للتوازن بين الجنسين، وأفضل مبادرة لدعم التوازن بين الجنسيين.

وتترأس سمو الشيخة منال بنت محمد بن راشد آل مكتوم مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، وصدر الكتاب الخاص بترشيح الفوز من سموها إلى معالي سلطان بن سعيد المنصوري.

وأكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس الادارة، «أن القيادة الرشيدة للدولة أولت منذ قيام الاتحاد أهمية كبيرة لدعم المرأة وتوفير كل المقومات التي تمكنها من الاضطلاع بدورها الحيوي إلى جانب الرجل. فيما ترجمت الدولة التزامها نحو تمكين المرأة من خلال العديد من المبادرات والجهود لتهيئة البيئة الداعمة لمواصلة مسيرتها الحافلة بالإنجازات».

وقال معاليه «إن الهيئة سوف تستمر في اتباع نهج تشجيع الشركات على ترشيح السيدات للمشاركة في مجالس الإدارة كسياسة عامة، وبما يتطابق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن».

وأضاف: «أن الهيئة تعمل على تمكين المرأة سواء من خلال زيادة مشاركتها في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة أو في الإدارة التنفيذية العليا لهذه الشركات، وذلك في إطار نشر وتعزيز مفاهيم حوكمة الشركات ومبادئها والتعريف بها». وأشار إلى جهود هيئة الأوراق المالية في هذا الصدد، وفي مقدمتها إصدار "القرار المعدل لحوكمة الشركات رقم 7/ ر.م لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة" الذي تضمن اشتراط ألا تقل نسبة تمثيل المرأة عن 20% من تشكيل مجلس الإدارة مع التزام الشركات بالإفصاح عن أسباب تعذر تحقيق تلك النسبة.

وأوضح أن القرار تضمن أيضا التزام لجنة الترشيحات والمكافآت بالشركات المدرجة بتشجيع

تكريم أفضل شخصية داعمة للتوازن بين الجنسيين وأفضل مبادرة لدعم التوازن بين الجنسيين

اشتراط ألا تقل نسبة تمثيل المرأة عن 20% من تشكيل مجلس الإدارة مع التزام الشركات بالإفصاح عن أسباب تعذر تحقيق تلك النسبة

ترشح المرأة لعضوية مجالس إدارات الشركات من خلال مزايا وبرامج تحفيزية وتدريبية. وقال معاليه «إن المرأة شريك رئيسي وفاعل في مسيرة التنمية بالدولة، إذ أثبتت جدارة في مختلف المهام الموكلة إليها في مختلف ميادين العمل سواء على صعيد القطاع الحكومي أو الأعمال التجارية الخاصة، ونحن نفتخر بما حققته من نجاحات مشرفة في قطاعات عدة».

ومن جانبه أعرب د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع عن بالغ سعادته بتكريم الهيئة ونيلها درع أفضل مبادرة داعمة للتوازن بين الجنسين، وذلك مبادرة "تمثيل المرأة في مجالس الإدارة"؛ حيث أصدرت الهيئة قرارا ألزمت بمقتضاه الشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية بتمثيل المرأة في مجالس إدارات هذه الشركات.

وأكد د. الزعابي عزم الهيئة على مواصلة دعم المؤشر بما يحقق رؤية الإمارات 2021 التي تسعى إلى منح فرص متكافئة للمرأة والرجل في كل المجالات للمساهمة في عملية التنمية الشاملة، ويسهم في تحقيق التزامات الدولة بأهداف التنمية المستدامة 2030.

وقال «إن معظم الممارسات العالمية المتقدمة تفرض في قواعد ومبادئ الحوكمة على الشركات المساهمة العامة الأخذ في الاعتبار معايير التنوع عند تعيين أعضاء مجلس إداراتها ويشمل التنوع في الخبرات والثقافة والتمثيل، والتوازن بين الجنسين». وتابع «أنه على الرغم من اقتراح عدد من البلدان تشريعات تدعو إلى وجود تمثيل نسائي أكبر في مجالس إدارات الشركات، فإن التقدم المتحقق في كثير من الدول لا يزال بطيئاً، إذ يمثل متوسط النسبة العالمية نحو 12% من المقاعد الإدارية في الشركات، ويبقى عدد النساء اللواتي يترأسن المجالس منخفضاً حيث ينحصر عددهن في نسبة 4% فقط عالمياً».

عقد اجتماعاً برئاسة معالي سلطان المنصوري

مجلس إدارة «الأوراق المالية» يعتمد نظام صندوق الشراكة العامة والمحدودة

اعتمد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع عدة قرارات خلال النصف الثاني من العام المنصرم تستهدف المساهمة في تطوير أداء الأسواق المالية بالدولة.. تضمنت نظام صندوق الشراكة العامة والمحدودة، وإجراء تعديلات على عدد من أنظمة الهيئة، ومبادرة الهيئة بخصوص تشكيل مجلس شباب الإمارات لاقتصاد المستقبل، وخطة الهيئة لاستشراف آفاق المستقبل، والتعاون بين الهيئة وكليات التقنية العليا.

واستعرض المجلس تقريراً عن الإجراءات المقترحة لرفع نسبة التوطين في الشركات المرخصة، والإجراءات التي اتخذتها الهيئة بشأن مشروع تصميم وبرمجة نظم معلومات لتطوير التطبيقات للإدارات الفنية.

كما اطلع المجلس على تقرير موظفي صندوق النقد الدولي IMF، وتطورات المشروع الوطني للتوعية الاستثمارية، والتقرير الخاص بإنجازات الهيئة في مجال العلاقات الدولية.

وكان مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع قد عقد اجتماعه الثامن عشر (من الدورة الخامسة للمجلس) في فرع الهيئة بدبي برئاسة معالي المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس الإدارة.

و ناقش المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية، كما ناقش عدداً من الموضوعات على النحو الذي نعرضه تفصيلاً فيما يلي:

اعتمد المجلس قراراً لتنظيم صندوق الاستثمار الخاص بالشراكة العامة والمحدودة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

وكانت الهيئة- جرياً على عادتها في اتباع أفضل الممارسات العالمية- قد قامت بعرض المشروع على كبريات الصناديق الاستثمارية لتلقي ملاحظاتهم، ونشرته كذلك على موقعها الإلكتروني بهدف استطلاع آراء ومرئيات جميع الجهات ذات العلاقة، ثم قامت الهيئة تالياً بدراسة جميع الملاحظات والمُقترحات التي وردت في هذا الشأن والأخذ بالمناسب منها.

ويتناول القرار تنظيم شروط ترخيص صندوق الشراكة العامة والمحدودة، وبيان التزامات الشريك العام، والتزامات الشريك محدود المسؤولية، فضلاً عن بيان آلية انتهاء الشخصية الاعتبارية للصندوق، وآلية تصفيته بما يتوافق مع المفهوم الفني الخاص بهذا النوع من الصناديق.

ويقع النظام في 11 مادة تتضمن التعريفات، ونطاق التطبيق، والأحكام العامة، وإجراءات ترخيص الصندوق الخاص شراكة محدودة، وما يتعلق بحقوق والتزامات كل من الشريك العام، والشريك محدود المسؤولية، كما يتضمن القرار كذلك المواد التي تختص بانتهاء الشخصية الاعتبارية للصندوق الخاص شراكة محدودة، وتصفية الصندوق الخاص شراكة محدودة، والأحكام الختامية.

مجلس الشباب لاقتصاد المستقبل

واعتمد مجلس إدارة الهيئة مشاركة الهيئة بمبادرة مجلس الشباب لاقتصاد المستقبل، وذلك بعد الاطلاع على تقرير تضمن اختصاص المجلس، والرؤية والرسالة المقترحة له، والقيم الخاصة به، وأهدافه، وهيكله التنظيمي وتشكيله المقترح، الذي يضم ممثلين عن مكتب معالي وزيرة الدولة للشباب، ومجلس الإمارات للشباب، ووزارة الاقتصاد، وهيئة الأوراق المالية والسلع، والهيئة العامة للطيران المدني، وهيئة التأمين ومهام أعضاء المجلس والأنشطة المقترحة لعامي 2017- 2018.

ووجه مجلس الإدارة ببدء التنسيق مع مكتب معالي وزيرة الدولة للشباب والجهات المعنية بهذا الخصوص، وذلك في إطار دعم توجه دولة الإمارات العربية المتحدة لسياسة تمكين وإشراك فئة الشباب في كافة المستويات وخاصةً على المستوى الوطني والاقتصادي.

تأهيل الطلاب

قامت الهيئة، وذلك استناداً إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين الجهتين، بالتعاون مع فريق من المختصين في كليات التقنية العليا، بإعداد مشروع لتأهيل وترخيص طلاب

وطالبات كلية إدارة الأعمال للعمل في قطاع الشركات المالية المرخصة بالأسواق المالية في الدولة أثناء فترة دراستهم في الكليات. وتضمن المشروع تصميم المناهج واختيار الاختبارات، وتأهيل الكادر الأكاديمي، وتدريب الطلاب، وتضمين الاختبارات ضمن متطلبات التخرج، ودعم هيئة الأوراق المالية والسلع لكلفة وإدارة الاختبارات، والتخريج والتكريم، والتدريب المهني، والترخيص المهني، فضلاً عن تحليل رباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات. واطلع المجلس على المشروع ووجه بالبدء في وضع مستهدفات له فيما يخص الإجراءات المتخذة لرفع مستويات التوطين لدى العاملين بالشركات المالية المرخصة تمهيداً للمضي قدما في توقيع اتفاقية مشتركة بين الطرفين لتحديد مهام ومسؤوليات كل طرف. واستعرض المجلس تقريراً تضمن مذكرة بشأن الإجراءات التي تمت بصدد مشروع تصميم وبرمجة نظم معلومات لتطوير التطبيقات للإدارات الفنية.

المشروع الوطني لتوعية المستثمرين

حرصا من مجلس الإدارة برئاسة، معالي سلطان بن سعيد المنصوري، على قيام الهيئة بالدور المنوط بها في توعية المستثمرين، استعرض المجلس الجهود التي تبذلها الهيئة في مجال التوعية – من خلال "المشروع الوطني لتوعية المستثمرين في الأسواق المالية بالدولة" – بأساسيات وقواعد الاستثمار في الأوراق المالية، والتعريف بالأنظمة والتشريعات التي تحكم عمليات الطرح في السوق الأولي والتداول في السوق الثانوي، وتجنيب المتعاملين المخاطر المتعلقة بالاستثمار، والحدّ من احتمالات الخسارة التي تلحق خصوصاً بصغار المستثمرين وكذلك المبتدئين في الأسواق المالية، وتقديم المعلومات والإرشادات الصحيحة واللوائح والأنظمة الخاصة بالحوكمة والإدارة الرشيدة لأعضاء مجالس إدارات الشركات المدرجة والمسؤولين بها.

ويستهدف المشروع الوطني كذلك تعريف الجمهور بالمنتجات الاستثمارية والأطراف ذات العلاقة في مجال التعاملات المالية (بما في ذلك إدارات علاقات المستثمرين)، وتوعية طلبة المدارس والجامعات في كل ما يخص الاستثمار في الأسواق المالية، وتعريف المتعاملين (ممثلي شركات مدرجة ووساطة وخدمات مالية ومستثمرين) بالخدمات الذكية والإلكترونية التي تقدمها الهيئة لتسهيل إنجاز المعاملات على المتعاملين. واطلع المجلس على تقرير بشأن سير المشروع وعرض لمستجداته تضمن بعض مبادرات المشروع، ووجه بتعميمها على مزيد من الجمهور من خلال آليات حديثة ومبتكرة، كما وجه باستشراف أساليب متنوعة لتمويل المشروع ذاتياً مع الاستعانة بالفضائيات والتقنيات الحديثة للوصول لأكبر شريحة من المستثمرين.

تعديلات النظام الخاص بإدراج الشركات الأجنبية

وافق مجلس إدارة الهيئة على إجراء تعديلات على ثلاثة أنظمة هي: إدراج الشركات الأجنبية، الاستشارات المالية والتحليل المالي، وإدارة الاستثمار. وفيما يخص النظام الخاص بإدراج الشركات الأجنبية، فقد تم إجراء تعديلات على عنوان القرار بحيث يصبح قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر) لسنة 2002م بشأن النظام الخاص بإدراج أسهم الشركات الأجنبية، وذلك لبيان أن أحكام النظام تقتصر على إدراج أسهم الشركات الأجنبية، دون الأوراق المالية الأخرى التي قد تصدرها تلك الشركات مثال (السندات / الصكوك)، والتي لها اشتراطات وأحكام مختلفة لإدراجها بأنظمة الهيئة. كما تم تعديل عدد من البنود ضمن المادة (1) واستحداث بندين جديدين وذلك من أجل تحقيق عدد من الأهداف من بينها التوافق التام مع الممارسات العالمية، وضمان شمولية التزام الشركة بكافة متطلبات الافصاح وليس فقط نشر ميزانياتها ونتائج أعمالها، وضمان صدور قرار رسمي من الشركة فيما يخص عملية إدراج الأسهم بالسوق المحلي، وتوضيح خضوع عملية توزيع الارباح المستحقة عن الأسهم المدرجة بالسوق المالي المحلي لأحكام الأنظمة التي تضعها الهيئة.

تعديل نظامي الاستشارات المالية.. وإدارة الاستثمار

وبالنسبة لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (48/ر) لسنة 2008 بشأن الاستشارات المالية والتحليل المالي، فقد تم إجراء تعديلات على المادة (1) من القرار بما يواكب التطور الذي طرأ على التحليل المالي ومفهومه عالمياً، فضلاً عن توضيح مفهوم التحليل المالي ونطاقه.

أما قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (1) لسنة 2014 بشأن إدارة الاستثمار فقد تم إجراء تعديلات على المادة 9 تماشياً مع نتائج الدراسات المعدة لأفضل الممارسات العالمية التي أظهرت أن القوانين والأنظمة تسمح للشركات المرخصة بمزاولة مهام إدارة صناديق الاستثمار، وإدارة محافظ الأوراق المالية من خلال فريق واحد، دون الحاجة للفصل، مع التأكيد على ضرورة الإفصاح للعميل عن أية حالات تعارض في المصالح قد تنشأ نتيجةً لذلك.

كما تم كذلك إجراء تعديل على المادة 10 لمواكبة أفضل الممارسات العالمية التي بينت أن الإفصاح للعميل عن حالات التعارض في المصالح يعتبر أمراً هاماً والزامياً على الشركات التي تزاول مهام إدارة صناديق الاستثمار وإدارة محافظ الأوراق المالية بذات الوقت.

وبعد الاطلاع على تقرير تضمن "الممارسات العالمية بشأن متطلبات الجهات الرقابية على الأوراق المالية للموافقة لشركات الوساطة على التوقف المؤقت عن ممارسة النشاط، " أقر مجلس الإدارة كذلك تعديلاً استهدف إلغاء مكنة التوقف المؤقت بالنسبة للأنشطة المرخصة من قبل الهيئة.

مشروع الهيئة لاستشراف المستقبل

اطلع المجلس كذلك على عرض توضيحي لمشروع الهيئة لاستشراف المستقبل الذي يتضمن استشرافاً لآفاق المستقبل للهيئة وسوق رأس المال بالدولة على أربعة مراحل هي: التأهيل والتمكين والتحول والمرحلة رقم (1)، والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية المقترحة لمستقبل كل منهما، واستعرض المجلس العرض التوضيحي للسيناريوهات المتوقعة في أسواق رأس المال بالدولة وفق محوري التكنولوجيا والاقتصاد حتى العام 2050.

ويستهدف المشروع تطوير قدرات التخطيط المستقبلي بعيد المدى وتدريب المعنيين بالهيئة على وضع السيناريوهات المتعددة لاستشراف المستقبل ووضع الحلول المبتكرة وتوفير البدائل لاقتناص الفرص ومواجهة التحديات والتداعيات المستقبلية، وتحليل آثارها، من أجل رسم آفاق جديدة أكثر تطوراً ونمواً لصناعة الخدمات المالية وسوق رأس المال بالدولة. وبالإضافة إلى ذلك، يستهدف ضمان توافق استراتيجية الهيئة للأعوام 2017 – 2021 مع السيناريوهات المحتملة وربط التصور المستقبلي للهيئة بنموذج استشرافي واضح يتم اعتماده كخارطة طريق للهيئة خلال العقود الثلاثة القادمة.

تكريم عضوين بمجلس الإدارة تقديرا لدورهم المتميز في إنجاح مهام «الهيئة»

الاطلاع على خطط إعادة الهيكلة المالية لبعض الشركات المساهمة العامة

في إطار سعي هيئة الأوراق المالية والسلع لتطوير النظام الإشرافي والرقابي ومنظومة الأنشطة والخدمات المالية المرتبطة بقطاع الأوراق المالية بالدولة والارتقاء بها لتضاهي أفضل المعايير والممارسات الدولية، عقد مجلس إدارة الهيئة اجتماعه التاسع عشر (من الدورة الخامسة للمجلس) في دبي برئاسة معالي المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس الإدارة.

وقد ناقش المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية، ومن بينها إجراء تعديلات على بعض أنظمة الهيئة، والاطلاع على خطط إعادة الهيكلة المالية لبعض الشركات المساهمة العامة، ورفد المجلس الاستشاري للهيئة بخبرات جديدة، وتجديد عضوية الهيئة في المنظمة العالمية للإفصاح الإلكتروني XBRL، كما أحيط المجلس علماً باعتماد مجلس الوزراء للهيكل التنظيمي الجديد للهيئة.

وقد استعرض مجلس الإدارة نتائج الحلقة النقاشية التي نظمتها الهيئة وشارك فيها ممثلون عن أطراف السوق المالي وتناولت "حالة الأسواق المالية بدولة الإمارات"، وأطلع المجلس على تقرير عن أبرز توصيات الحلقة النقاشية والجهود التي قامت بها الهيئة في هذا السياق، وما تطرقت إليه الحلقة النقاشية من مبادرات اتخذتها الهيئة على صعيد تطوير المنظومة التشريعية والإجراءات التي تستهدف ترقية الأسواق المالية لأسواق متقدمة وتعزيز الخدمات المالية الجديدة التي تسهم في تعميق السوق، وجهود الهيئة في تطوير سوق الإصدار الأولي وإدراج شركات جديدة في السوق الأساسية والسوق الثانية، كما اطلع المجلس على مذكرة بشأن الزيارات التي قام بها للهيئة عدد من الجهات المحلية والخارجية، وذلك في إطار تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات في المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك.

وبمناسبة انتهاء مدة عضويتهما وتقديراً لما قاما به من دور متميز في إنجاح مهام الهيئة وتحقيق الدور المنوط بها خلال فترة العضوية بمجلس الإدارة، كرم معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس الإدارة كلا من عضوي المجلس سعادة / محمد بن علي بن زايد الفلاسي، نائب محافظ مصرف الإمارات المركزي- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة خلال الدورتين الرابعة والخامسة، وسعادة هلال خلفان بن ظاهر المهيري، عضو مجلس إدارة الهيئة خلال الدورة الخامسة، وذلك نظراً لما قام به كل منهما من جهود متميزة انعكست على تحقيق العديد من المشاريع والمهام وساهمت في الارتقاء بمستوى الأداء في الهيئة. وتسلم عضوا المجلس المكرمين درع الهيئة وشهادة تقدير من معالي سلطان المنصوري رئيس مجلس الإدارة وذلك بحضور أعضاء المجلس وسعادة الرئيس التنفيذي للهيئة ونواب الرئيس التنفيذي.

«الأوراق المالية» تتعاون مع «دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي: والسوقين الماليين لتنفيذها

إطلاق استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي

تم في مقر هيئة الأوراق المالية والسلع الإعلان عن إطلاق استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي، وذلك بحضور د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، وعبد الله العور المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وحسن السركال الرئيس التنفيذي للعمليات بسوق دبي المالي، وسيف صياح المنصوري رئيس أول إدارة شؤون الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، إضافة لممثلين آخرين عن كل من الجهات الأربعة المشاركة بالاجتماع.

سلطان المنصوري: الاستراتيجية تهدف لتطوير قطاع الأوراق المالية وجذب الاستثمارات وزيادة نمو الناتج المحلي

وبارك معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، إطلاق استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي، والتي تم إعدادها برعاية معاليه، ونوه إلى أنه تم بحثها باستفاضة في مجلس إدارة الهيئة واعتمادها من قبل المجلس مع وضع خارطة طريق لتنفيذها وفق منهجية مدروسة وتحديد مخصصات مالية كافية تضمن توفير الاعتمادات اللازمة لكل مرحلة من مراحل خطة العمل، وأنه جاري تشكيل فرق العمل وتقاسم المخصصات بعد التواصل والتنسيق مع السوقين الماليين ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.

وأكد معالي سلطان المنصوري أن تطوير منظومة الاقتصاد الإسلامي تعزز قدرة الأسواق المالية بالدولة على جذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب للاكتتاب في المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وكذلك تداولها بيعا وشراء.

وتابع معاليه: تصب هذه المبادرة في إطار الجهود الرامية لتحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، لتطوير تطبيقات الاقتصاد الإسلامي وجعل دولة الإمارات مركزا ماليا له.

وتم خلال الاجتماع بين ممثلي الجهات الأربعة استعراض الإطار العام للاستراتيجية والمحاور التفصيلية لها، ودور كل من الهيئة والسوقين الماليين في تنفيذها، ونقاط القوة وفرص التطوير ومعالجة التحديات.

ونـوه د. عبيد الزعابي إلى بعض التحديات القانونية والإجرائية والمرتبطة بالصناعة المالية الإسلامية وأسواق الأدوات المالية الإسلامية محلياً، وأكد على أهمية استحداث أنظمة جديدة وتعديل بعض الأنظمة الحالية لتنظيم أدوات سوق رأس المال الإسلامي، ووضع قواعد للإفصاح الإضافي للمنتجات الإسلامية، وتنظيم الكيان ذو الغرض الخاص SPV، والتنسيق بشأن المتطلبات الشرعية لتقييم الأصول المتوافقة مع الشريعة، ووضع ضوابط تشجع الابتكار في مجالات السوق المالية الإسلامية مثل التكنولوجيا المالية الإسلامية.

وناقش المشاركون في الاجتماع الطرح الذي عرضه عبد الله العور للاستفادة من مبادرة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي والذي تناول مشروع تقنين المعاملات المالية الإسلامية لمعالجة التحديات التي تضمنتها استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي التي أعدتها هيئة الأوراق المالية والسلع، وخصوصاً فيما يتعلق بتطوير معايير ثابتة للمنتجات الإسلامية والعقود، والاستفادة من المعايير الموضوعة من قبل بعض الجهات وفي مقدمتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي".

وتطرق الاجتماع إلى سبل وضع إطار عام للتمويل الإسلامي بالتعاون بين الجهات الأربع ودور كل من الهيئة والمركز والأسواق المالية في تنفيذ الاستراتيجية والتوعية بها، ووضع التشريعات والأنظمة التي تسهم في تشجيع إصدار المنتجات المالية الإسلامية كالصكوك وعقود التحوط والإجارة وغيرها، وكيفية وضع مؤشرات خاصة بتداول المنتجات المالية الإسلامية، وأنظمة الحوْكمة للمنتجات الإسلامية، وتأهيل أعضاء اللجان الشرعية، والجهود التسويقية للأسواق المالية على المستوى الدولي والتنسيق مع الجهات الدولية بهذا الخصوص.

وناقش الاجتماع إجراء دراسات لاستجلاء مدى تأثير الأفكار والمقترحات التي أثيرت خلال الاجتماع على المستوى الاقتصادي، وكذلك التداول خارج المقصورة للمنتجات المالية الإسلامية. وتم الاتفاق على أن يوكل لهيئة الأوراق المالية والسلع الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون بين الجهات المشاركة في الاجتماع. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدارس خريطة الطريق الموضوعة من قبل الهيئة للوصول إلى التطبيق الكامل لكافة مرحل الاستراتيجية ووضعها موضع التطبيق.

أسس شاملة

وقال د. عبيد الزعابي: "إن هذه الاستراتيجية تهدف إلى وضع أسس شاملة من ممكنات قانونية وأنظمة وخطط تشغيلية وتنفيذية وموازنات وخطط

عبيد الزعابي: تطوير منظومة الاقتصاد الإسلامي يعزز قدرة الأسواق المالية على جذب المزيد من المستثمرين

تدريب وتوعية لإنشاء سوق رأسمال إسلامي يوفر منتجات وخدمات وآليات سوق تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتوفر مزيجاً من العوائد والمخاطر بصورة تعمل على جذب الاستثمارات وتسهم في تطوير قطاع الأوراق المالية وزيادة نمو الناتج المحلي والاقتصاد الوطني في الدولة".

وأضاف الرئيس التنفيذي للهيئة أنه "تم إعداد هذه الاستراتيجية في ضوء دراسة أبحاث المؤسسات ذات العلاقة مثل "أيوسكو" IOSCO و"إفساب" IFSB و"أيـــوفي" AAOIFI وتجـارب الجهات الرقابية والتنظيمية المناظرة مثل ماليزيا والبحرين وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وبريطانيا".

ونوه إلى أن "الاستراتيجية تتضمن خطة تنفيذية تشمل مخطط زمني وميزانية تفصيلية لتنفيذها، مع قائمة بالمؤسسات الدولية ذات العلاقة وأهدافها لتبيان أوجه التعاون المتاحة مع الهيئة، ودور المؤسسات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين في دعم تنفيذ الاستراتيجية.

وأوضح الزعابي أن الإحصاءات الدولية المختلفة تبين نمو قطاع التمويل الإسلامي من خلال الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي وكذلك السوق المالي الإسلامي المتكامل من أوراق مالية (مثل العقود والصناديق والصكوك وأسهم الشركات) والمؤشرات القياسية (DJIMI)، والخدمات الاستثمارية المتوافقة مع المبادئ الشرعية، والأسواق التي تمكن من تداول هذه المنتجات.

وتابع يأتي كذلك طرح استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي في سياق المبادرات الرامية لتحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم،

عبد اللّه العور: الاستراتيجية توفر مظلة لحوكمة وتصنيف المؤسسات والشركات العاملة في أسواق رأس المال الإسلامية

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، التي أطلقها سموه العام 2013، بجعل دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي في العالم، والتي جاءت في إطار رؤية سموه لإنشاء نظام متكامل يشكل نموذجاً ملهماً للأجيال القادمة التي ترغب في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة. وتمثل الاستراتيجية التي طرحتها الهيئة قاطرة ومحركاً للانطلاق في اتجاه تفعيل وتحديث رؤية «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي» بحيث تتماشى مع متطلبات المرحلة المقبلة في اتجاه ترسيخ مكانة دبي والإمارات كمركز عالمي لقطاعات الاقتصاد الإسلامي، ومن هنا يأتي تنسيق الهيئة مع كل من مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وسوق دبي المالي في هذا الاتجاه.

وأكد سعادة راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية التزام السوق بالمشاركة والعمل مع كافة الجهات المعنية، لخلق الفرص الاستثمارية ودعم النمو والتنوع في مجال الخدمات المالية الإسلامية وطرح منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما يدعم تحقيق التوجهات الحكومية في بناء اقتصاد إسلامي متكامل يهدف إلى رفع التدفقات النقدية ومستويات السيولة، في الاقتصاد المحلي.

وقال سعادته: "تأتي هذه المبادرة في إطار استراتيجية السوق الرامية إلى طرح منتجات تنافسية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وضمن توجهات خطة أبوظبي لناحية تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية. وتزخر الأسواق الرأسمالية الإسلامية بفرص نمو كبيرة، إذ سيعزز الإطار التنظيمي المتكامل الذي تضعه هذه المبادرة من الوصول إلى الأهداف المنشودة، كما سيفتح آفاقاً كبيرة لتحقيق المزيد من النجاحات وخلق سوق مالية إسلامية في الدولة."

وأشار البلوشي إلى النتائج الهامة التي أحرزتها دولة الامارات العربية المتحدة، حيث احتلت الدولة في عام 2016 المركز الثاني عالمياً في إصدارات الصكوك والتي بلغت 6.752 مليار دولار من خلال 11 إصداراً، أي ما نسبته 16.8% من إجمالي الصكوك عالمياً، كما حلت الدولة في عام 2015 في المرتبة الثانية عالمياً كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في 7 قطاعات رئيسية بحسب المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي.

من جهته، قال سعادة عيسى كاظم رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي: " يعد إطلاق الاستراتيجية الجديدة خطوة مهمة على طريق تعزيز المكتسبات والنجاحات الملفتة التي حققها قطاع الاقتصاد الإسلامي في دبي ودولة الإمارات لاسيما بعد إطلاق مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، لترسيخ مكانة دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي

> عيسى كاظم: سوق دبي المالي يوجه عناية خاصة لتطوير منظومة معايير قطاع الاقتصاد الإسلامي

> راشد البلوشي: الإمارات الثانية عالمياً في إصدارات الصكوك العام الماضي بنسبة 16.8% من إجمالي الصكوك المصدرة

عالمياً، والتي أصبحت واقعاً ملموساً في فترة قصيرة، ومنحت زخماً قوياً لهذا القطاع كماً وكيفاً. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك النمو القياسي الذي حققه قطاع الصكوك في دبي بما وضعها في صدارة مراكز إدراج الصكوك عالمياً بقيمة تتجاوز 51 مليار دولار."

وأضاف كاظم: "تستند هذه الاستراتيجية إلى قاعدة صلبة من الإنجازات تؤهلها لإعطاء دفعة أكبر للقطاع من خلال تهيئة أسواق المال الإسلامية في الإمارات لمرحلة جديدة من النمو عبر تطوير القواعد التنظيمية الداعمة وإطلاق منتجات وخدمات جديدة. وباعتبار سوق دبي المالي أول سوق مال متوافق مع الشريعة الإسلامية عالمياً، فإن اهتمامنا بتطوير القطاع عميق الجذور، وقد شكل السوق هيئة للفتوى والرقابة الشرعية ومنح عنايةً خاصةً لتطوير منظومة معايير للقطاع ومنها معيار الأسهم، ومعيار الصكوك، ومعيار التحوط. وسوف نمضي قدماً في توفير كافة أشكال الدعم لتنمية الاقتصاد الإسلامي بوجه عام بالتعاون مع الجهات المعنية وبما يحقق الأهداف الاستراتيجية الوطنية."

بدوره، قال عبد الله محمد العور، المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي: "إن استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي سيكون لها أثر إيجابي كبير على مستقبل القطاع المالي، من حيث توفير مظلة لحوكمة وتصنيف المؤسسات والشركات العاملة في أسواق رأس المال الإسلامية بشكل عام وكفاءة العقود والتعاملات المالية بشكل خاص، فهناك فرص كبيرة تتيحها العقود المالية الإسلامية المختلفة وهناك ازدياد في عدد المؤسسات والشركات، يقابله تنوع وثراء في هذه العقود بحيث تتناسب مع رغبات العملاء وتوجهاتهم الاستثمارية المختلفة، وأهم أهداف هذه الاستراتيجية هو تقنين هذه العقود وتوضيح صفاتها القانونية وكيفية إدراجها في سوق التمويل والاستثمار الإسلاميَين".

وأضاف العور: "إن تركيزنا على تطوير القطاع المالي الإسلامي خلال هذه المرحلة ينبع من إدراكنا لأهمية هذا القطاع في رفد القطاعات الأخرى بالسيولة اللازمة ودعم نموها في إطار قانوني تشريعي يضمن الاستدامة ويحد من المخاطر، فالتعاملات والمنتجات المالية وأطر الحوكمة والتصنيف هي أدوات التنمية وضمانة استدامتها، وهي أيضاً عامل أساس في تعزيز الأثر الاجتماعي لاستثمار الثروة، وفي رفع مساهمة الاقتصاد الإسلامي في الناتج الإجمالي المحلي للإمارات كما ورد في الاستراتيجية المحدثة لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي."

«الأوراق المالية» تشارك في فعاليات «مؤتمر الشارقة الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي»

معالي سلطان المنصوري: الإنتاج جوهر الاقتصاد الوطني والإسلامي

شاركت هيئة الأوراق المالية والسلع في "مؤتمر الشارقة الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي" الذي نظمته جامعة الشارقة، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة رئيس جامعة الشارقة.

وألقى معالي سلطان المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة كلمة افتتاح المؤتمر، أثنى فيها على الجهود التي تبذلها حكومة الشارقة ومؤسساتها في القطاعين العام والخاص، من أجل توفير بيئة صحية ومستدامة للعمل والاستثمار، وضمان التنمية والازدهار. وقال: «المؤتمر يفتح نافذة مهمة على الاقتصاد الإسلامي، وسبل الارتقاء بمساهمته في عملية التنمية المستدامة، ويمثل إضافة بارزة لتلك الجهود والمساعي المتميزة. وبحسب بيانات منظمة التعاون الإسلامي لعام 2016، أصبح الاقتصاد الإسلامي يشكّل أحد المكونات المهمة في الاقتصاد العالمي، وبات حجم الاستثمار في قطاعاته المختلفة يقدر بنحو 8 تريليونات دولار على مستوى العالم، ويتجاوز عدد عملائه نحو ربع سكان العالم».

وأكد معالي رئيس مجلس الإدارة: «إن الإنتاج هو جوهر الاقتصاد الوطني، وجوهر الاقتصاد الإسلامي، فهناك خطة لرفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 16% بحلول عام 2021، وإلى 20% بحلول عام 2025، وهذا التوجه يشكّل رافعة للجهود الرامية إلى أن تكون دولة الإمارات، مركزاً دولياً للصناعات الحلال، وحاضنة للمعايير والمواصفات اللازمة، لضمان جودتها وتنافسيتها، كما أن تركيز الأجندة الوطنية على رفع التنافسية وتحفيز الابتكار، وتوطين التكنولوجيا، وتعزيز قطاع البحوث والتطوير، يوفر بيئة معرفية عالية الجودة لتحفيز نمو كافة قطاعات الاقتصاد الإسلامي».

> توفير بيئة معرفية عالية الجودة لتحفيز نمو كافة قطاعات الاقتصاد الإسلامي

وخلال مشاركته في جلسات اليوم الأول، تناول سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة موضوع "استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي" التي أطلقتها الهيئة مؤخرا، وأوضح أنها تشمل: الدور الرقابي للهيئة (تشريعات وصلاحيات)- دور الجهات ذاتية التنظيم (الأسواق المالية)- التحديات.

وأشار د. الزعابي إلى أن الهيئة ستقوم في إطار هذه الاستراتيجية بدورها في إصدار الأنظمة التشريعية للتنظيم والرقابة على منتجات سوق رأس المال الإسلامي مثل: صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، الإفصاح الإضافي للمنتجات الإسلامية، عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أحكام للوكالات التي تصنف الجهات والمنتجات الإسلامية، تحديث أنظمة الصكوك والملاءة المالية بوضع أوزان للمنتجات الإسلامية، فضلاً عن مبادرة إصدار وثيقة ضوابط للصناعة Sandbox تشجع الابتكار في مجالات السوق المالية الإسلامية، وإصدار نظام حوكمة اللجان الشرعية في الأوراق المالية واعتماد وتأهيل أعضاء لجان الرقابة الشرعية، وتنظيم برامج تدريب وإعداد برنامج توعية متكامل حول السوق المالي الإسلامي، والتنسيق مع الجهات الدولية المعنية.

عرضت أنظمة إلكترونية حديثة للارتقاء بجودة الخدمات

«الهيئة» تطلق مشاريع جديدة ومبادرات رقمية خلال «جيتكس»

أطلقت هيئة الأوراق المالية والسلع خلال مشاركتها في فعاليات الدورة الـ 37 لأسبوع "جيتكس التقني 2017" نظامين إلكترونيين جديدين إضافة إلى مبادرات جديدة ضمن المشروع الوطني لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية.

ويأتي ذلك في إطار حرص الهيئة على تطوير بيئة المال والأعمال للمستثمرين ومواكبة أحدث التقنيات الإلكترونية بما يعمل على تعزيز التواصل الفعال مع المستثمرين والمتعاملين، والارتقاء بجودة الخدمات الحكومية، وتسهيل الوصول إليها من خلال استخدام تقنيات المعلومات لتوفير حلول ذكية تتسم بالسرعة والكفاءة.

وقال د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة، إن الهيئة عرضت على مدى أيام مشاركتها أحدث خدماتها الإلكترونية التي تستهدف إتاحة كافة الخدمات للمتعاملين بيسر وسهولة وعلى مدار الساعة، وقد تمثل ذلك في نظامين تقنيين هما نظام "التفتيش" الإلكتروني وتطبيق "تشريعات" الإلكتروني.

وأوضح الرئيس التنفيذي أنه بالنسبة لنظام "التفتيش"، فإن أهم مايتميز به هو أنه تم تطويره علي أساس نظام إدارة المخاطر؛ بمعنى أن أولوية التفتيش تكون للشركات ذات المخاطر العالية في ضوء معايير وخطة سنوية، وأنه يعد نظاماً شاملاً لجميع مراحل عملية التفتيش الميداني من تقارير ومراسلات بين الهيئة والشركة، كما أنه يتميز بالسهولة وسريه كافة المراحل؛ حيث يتضمن قيام المفتش بالتدقيق علي كافة الجوانب من خلال قائمة تتضمن التشريعات وأيضا المخاطر، فضلاً عن أن النظام مربوط بإدارة الترخيص والادارة القانونية.

وأضاف أن النظام يسهم في توفير الوقت علي المفتشين الماليين بالهيئة للتركيز على مخاطر الشركات بحيث يتم تضمين واستيعاب كافة القوانين والأنظمة في هذا الشأن، وكذلك المخاطر المرتبطة بالأنشطة المرخصة من الهيئة الأمر الذي يسهم أيضاً في ارتفاع نسبة التزام الشركات بالتصويب للملاحظات التي يتم رصدها خلال عملية التفتيش.

ويتميز النظام كذلك بإتاحته مخرجات تقارير تساعد في عمليه التخطيط والتطوير منها عدد

تحقيق أعلى معدلات أداء واتباع المنهجيات المبتكرة والنظم الإلكترونية التي استحدثتها الهيئة

ترأس سعادة الدكتور عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة اجتماع اللجنة العليا لإدارة الاستراتيجية والتميز المؤسسي بهيئة الأوراق المالية والسلع.

تم خلال الاجتماع- الذي ضم سعادة محمد الحضري نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة ومديري إدارات الهيئة- استعراض تقرير الأداء نصف السنوي لإدارات الهيئة ووحداتها التنظيمية للعام 2017، وكذلك استعراض نتائج دراسة السعادة والإيجابية للعام 2016، ونتائج دراسة سعادة المتعاملين (ديسمبر 2016 إلى مارس 2017).

ووجه الرئيس التنفيذي إلى العمل على تعزيز وتنفيذ المبادرات التي تستهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة وفي مقدمتها تعزيز الإطار التشريعي اللازم لتطوير أسواق رأس المال بالدولة، وحماية حقوق المستثمرين بالأسواق المالية، وتعزيز ممارسات الشفافية وحوكمة الشركات، وضمان تقديم كافة الخدمات الادارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية، وترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

واستعرض د. الزعابي تقريراً شاملاً عن المبادرات التي تم اتخاذها لتحقيق هذه المبادرات، والتي تتمثل في إعداد الأنظمة والقرارات اللازمة لترقية الأسواق إلى أسواق متقدمة، ودراسة ورصد المتغيرات التي تطرأ على أسواق المال، وكذلك التنسيق ورفع مستوى التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة والهيئات والأطراف المناظرة، ورفع كفاءة عمليات الاشراف والرقابة وحماية الأسواق المالية من المخاطر النظامية المحتملة نتيجة مزاولة الأنشطة المرخصة من الهيئة، ونشر وزيادة الوعي الاستثماري والقانوني بين المتعاملين في الأسواق، ورفع الكفاءة المهنية للعاملين وغير العاملين في السوق المالي، وإدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية، وضمان تحقيق الاتصال الداخلي والخارجي بكفاءة عالية، ووضع وتطوير الخطة الاستراتيجية وقياس الأداء، إضافة إلى تبني أحدث أدوات ووسائل الابتكار داخل الجهة، وتحسين العمليات بما يعزز من الابتكار.

وقدم مديرو إدارات الهيئة عرضاً لنقاط القوة والتطوير في أداء كل إدارة تضمن التحديات والمقترحات التطويرية. وأشاد د. الزعابي بالتطور الذي لحق بعدد من الإدارات، وأكد على أهمية النظام الإلكتروني الجديد للهيئة منوهاً إلى أنه سيكون له تأثير إيجابي على دورة العمل وطبيعة العمليات، وشدد على ضرورة تطوير الموارد البشرية وتدريبهم على إجادة النظام الجديد من حيث المتطلبات والآليات وتطوير مهاراتهم بما يلبي كافة متطلبات بيئة العمل.

وأوضح أن اتباع المنهجيات التي تضمنتها الأنظمة والتطبيقات الجديدة، ومن بينها دليل سياسات وإجراءات العقود والمشتريات، ومصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات للعقود والمشتريات من شأنه العمل على تحقيق المزيد من التطوير وصولاً إلى الإنجاز الكامل لكافة مؤشرات الخطة الاستراتيجية، ورفع معدلات السعادة والثقة لدى موظفي الهيئة والمتعاملين.

> د. عبيد الزعابي: الهيئة حددت مبادراتها لتطوير البيئة الإلكترونية لتطابق متطلبات الثورة الالكترونية الرابعة

المخالفات التي تم رصدها لكافة الشركات، عدد المخالفات التي تم تصويبها، وعدد المواد الملتزم بها من قبل الشركات، إضافة إلى عدة تقارير أخرى تسهم في التخطيط والتطوير، وقياس رضا المتعاملين مع الهيئه آلياً، واستقبال ملاحظات المتعاملين التطويرية.

وتابع :أما نظام "تشريعات"، فإنه يراعي حاجة المستثمر للمعلومة الصحيحة ليتمكن من اتخاذ قرار استثماري منخفض المخاطر.. سواء كانت هذه المعلومة استثمارية فنية تمكنه من تحديد الاختيار الاستثماري، أو معلومة قانونية تحدد المسار النظامي للقرار الاستثماري.

وأشار إلى أن النظام يستوعب جميع التشريعات المنظمة لأسواق المال والتي تعنى الهيئة بتنفيذها، وأنه تم تطوير النظام ليخدم كافة شرائح أشخاص السوق والمهتمين؛ نظراً لأنه يتيح الحصول على المعلومة القانونية بأسرع الطرق وأبسطها، كما يتيح للمطلع العلم بتاريخ الحكم القانوني وتفاصيل تعديلاته، وكذلك الاستفادة من معلومات التشريع من حيث مشاركتها للمعنيين بشكل آلي.

وطوّرت الهيئة نظام "تشريعات" بحيث يستوعب جميع التشريعات المنظمة لأسواق المال والسلع والتي تعنى الهيئة بتنفيذها، وبحيث يخدم كافة شرائح المتعاملين في السوق والمهتمين؛ حيث إنه يتيح الحصول على المعلومة القانونية بأسرع الطرق وأبسطها. كما يتيح النظام للمطلع معرفة تاريخ الحكم القانوني وتفاصيل تعديلاته، وكذلك الاستفادة من معلومات التشريع من حيث مشاركتها لمن يشاء بشكل آلي وغيرها من الميزات.

ونوه الزعابي إلى أن الهيئة قامت بعرض بعض مبادرات المشروع الوطني لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية- والذي انطلق هذا العام برعاية ومتابعة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة- وأن المبادرات تضمنت إطلاق مقاطع لتوعية المستثمرين تم إعدادها بتقنية الإنفوجرافيكس ثلاثي الأبعاد لتقديم بعض الإرشادات للمتعاملين في السوق المالي بما يمكن المستثمرين من التعرف على حقوقهم وتحقيق رؤية الهيئة فيما يخص ضمان سلامة وعدالة التداولات التي تجري بالأسواق المالية.

علم الإمارات يعكس ريادة وعزة وشموخ دولتنا الفتية

«الهيئة» تطلق استراتيجية «تحقيق السعادة ريادة» احتفاء بيوم العلم

رفع سعادة د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع علم الدولة على مقر الهيئة احتفالا بذكرى تولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، مقاليد الحكم في الدولة، وذلك بحضور نواب الرئيس التنفيذي ومدراء الإدارات وكافة موظفي الهيئة.

وقال سعادة د. عبيد الزعابي إن "هذه المناسبة بمثابة موعد يتجدد فيه الوفاء والولاء، وإعلاء لقيمة الاتحاد والانتماء للوطن وتجسيد لمعاني الانتماء والتلاحم والوحدة التي يحملها كل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة، وأننا نستلهم من هذه الذكرى الغالية العطرة كل معاني الوفاء والعطاء والبناء والتضحية.

وأضاف "تتعاظم أهمية هذه المناسبة لتزامنها مع ذكرى تولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (حفظه الله) مقاليد الحكم في الدولة؛ فهي مناسبة للتعبير عن ولائنا وإخلاصنا لقيادتنا الرشيدة التي حققت لدولة الإمارات التنمية الشاملة، وواصلت معجزة البناء والإنجاز، وارتقت بها إلى مكانة متقدمة في صدارة الأمم المتحضرة.

وأعلن د. الزعابي أنه احتفاء بهذه المناسبة الغالية ومشاركة من الهيئة في أفراح الوطن بيوم العلم، فإنها تعلن عن إطلاق "استراتيجية للسعادة والإيجابية" – تحت عنوان "تحقيق السعادة ريادة" – تسعى الهيئة من خلالها لتحقيق رؤيتها في توفير بيئة عمل سعيدة لأسرة العمل؛ وترسيخ الإيجابية كقيمة أساسية في كافة قطاعات العمل.

وتوجه الرئيس التنفيذي للهيئة بالدعاء للمولى عز وجل أن يديم الله على دولة الإمارات النعم التي أفاء الله بها عليها.. في ظل وطن معطاء ترفرف في سمائه راية الوطنية والسعادة والولاء للوطن الغالي ورئيسه، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (حفظه الله).

> المبادرة تعزز الهوية الوطنية وتعمق روح الولاء والانتماء للوطن

خلال الاحتفال باليوم الوطني السادس والأربعين

الزعابي: «الهيئة» تطلق أنظمة لتطوير الأسواق واستراتيجيات جديدة وإقرار هيكل تنظيمي ووضع لوائح متطورة ترتقي بالأداء

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع احتفالية كبيرة بمناسبة اليوم الوطني السادس والأربعين -وذلك في مقرها في أبوظبي وفرع الهيئة بدبي- بحضور سعادة عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة ونواب الرئيس التنفيذي ومديري الإدارات وكافة موظفي الهيئة.

تطور كبير شهدته الدولة خلال الفترة الماضية ومكانة عالية حققتها على مختلف الأصعدة

افتتح د. عبيد الزعابي فعاليات الحفل، وألقى كلمة رفع خلالها التهنئة للقيادة الحكيمة للدولة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات. وقد ثمن الزعابي في كلمته ذكرى قيام دولة الاتحاد، واستذكر الأيادي البيضاء للمغفور لهما بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الاتحاد وباني نهضتها والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم اللذين قدما بعطائهما وإنجازاتهما مثلاً نادراً على درب الإخلاص والتفاني من أجل رفعة شأن الوطن.

كما نوه سعادته بالتطور الكبير الذي شهدته دولة الإمارات خلال الفترة الماضية من عمر الاتحاد، والمكانة العالية التي تبوأتها الدولة على مختلف الأصعدة، والإنجازات الهائلة التي حققتها من واقع تقارير التنافسية والمؤشرات العالمية.

ولفت د. الزعابي إلى عدد من الإنجازات والمشاريع التي حققتها الهيئة خلال الفترة الماضية سواء على صعيد العمل التنظيمي داخل الهيئة مثل الهيكل التنظيمي الجديد الذي تم إقراره مؤخراً والأدلة الخاصة بالموارد البشرية والشؤون المالية والمشتريات والتطبيقات الإلكترونية الجديدة التي يتم تجهيزها للإرتقاء بالأداء أو على صعيد العمل التنظيمي في الأسواق مثل الأنظمة وتعديلات الأنظمة والتشريعات العديدة التي تم إقرارها خلال العام، واستراتيجية الهيئة للسنوات الخمس المقبلة، واستراتيجية سوق رأس المال الإسلامي، والمشروع الوطني لتوعية المستثمرين في الأسواق المالية والشمول المالي، واستراتيجية الهيئة لاستشراف المستقبل.

وقد تضمن احتفال الهيئة العديد من الفقرات وذلك بمقر الهيئة في أبوظبي ومبنى فرع الهيئة بدبي؛ حيث تم الربط المرئي والمسموع على الهواء مباشرة.

وقد أقامت الهيئة خيمة تراثية اشتملت على العديد من ملامح الحياة في الدولة في مرحلة ماقبل الاتحاد، وشاركت عدد من الفرق الشعبية التي عرضت مشاركات تراثية تضمنت لوحات استعراضية وأناشيد وطنية وأهازيج احتفالية، كما تم تقديم نماذج من المطبخ الشعبي الإماراتي والأكلات التقليدية، كما تم توزيع بعض الهدايا الرمزية -التي تعبر عن تراث الدولة وتمجد ماضيها وحاضرها- على المشاركين في الاحتفال.

إصدار نظام الأسهم الممتازة وخطط لتطوير «السوق الثانية»

التعديلات الجديدة على قانون «الهيئة» تتضمن تغليظ العقوبات على المخالفين

أكد الدكتور عبيد الزعابي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع أن التعديلات الجديدة لقانون الهيئة ستتضمن تغليظ العقوبات على المخالفين لقوانين الهيئة. وأشار إلى أن الهيئة عكفت على وضع خطة استشرافية للمستقبل، لأسواق المال المحلية تمتد لعام 2050، وتم عرضها على مجلس إدارة الهيئة، وأيضاً الشركاء في القطاعات المختلفة.
وأضاف أن الهيئة تعمل من أجل أن تتم ترقية الإمارات من أسواق «ناشئة» إلى «متقدمة»، ضمن مؤشر «مورغان ستانلي» بحلول عام 2020.

إلى ذلك، توقع الرئيس التنفيذي للهيئة ارتفاع تداولات أسواق المال في العام 2018، نتيجة عدد الاكتتابات التي تم قبول أوراقها من قبل الهيئة، والتي وصلت لـ10 اكتتابات.

وأوضح د. الزعابي أن الهيئة تعكف على عدد من الأنظمة والتشريعات لإصدارها في الفترة المقبلة، لتطوير الأسواق المحلية ومنها نظام الأسهم الممتازة فضلاً عن تطوير السوق «الثانية الحالية». وقال الزعابي إن هناك العديد من الأنظمة التي يجري عليها العمل حالياً، منها نظام الأسهم الممتازة ونظام شركات التنظيم الخاص ونظام المشتقات، موضحاً أن الأسهم الممتازة لها خصائص تميزها عن الأسهم العادية وهي الأقرب إلى السندات، من حيث صلاحيات التصويت والتصفية والتوزيعات لهذا السبب.

وأضاف أنه تم التنسيق مع وزارة الاقتصاد فيما يخص إصدار الأسهم الممتازة، حيث تم الخروج بنظام موحد للشركات المساهمة العامة والشركات المساهمة الخاصة، مضيفاً أنه تم رفع النظام لمجلس الوزراء. ولفت إلى أن هناك تنسيق بين هيئة الأوراق المالية والسلع وسوقي دبي وأبوظبي بشكل يومي فيما يتعلق بعمل الأسواق لمراجعة الأنظمة. وأكد أن الهيئة تعمل مع سوقي دبي وأبوظبي فيما يتعلق بنظام العقود الآجلة ونظام الخيارات فيما يخص المشتقات، حيث سترى هذه الأنظمة النور في النصف الأول من العام 2018.

السوق الثانية

ولفت د. الزعابي إلى أن الهيئة تتطلع لتطوير نظام «السوق الثانية» وإصداره في الربع الأول 2018، بشروط حوكمة أقل وتسهيلات للشركات لتشجيعها على الإدراج، موضحاً أن الهيئة كانت سباقة في إطلاق السوق الثانية المخصصة للشركات المساهمة الخاصة فقط. وذكر أن مظلة «السوق الثانية» ستفتح لإدراج أشكال مختلفة من الشركات القانونية لكن وفق شروط وضوابط معينة.

وذكر الزعابي، أن السوق الثانية تواجه عدة تحديات

تمنع دخول المزيد من الشركات، منها ما هو ذاتي يرتبط بوجود الرغبة لدى هؤلاء المستثمرين في هذه الشركات في طرحها في السوق الثانية من عدمه، مؤكداً على أهمية إدراج هذه الشركات في السوق وذلك للحفاظ على كيانها واستمراريتها في السوق، والتي تقابلها تحديات، أبرزها تعاقب الأجيال وضعف الإدارة المرتبطة بها.

وأشار إلى أن هذه السوق بحاجة إلى صانع سوق لها يقوم بإضافة زخم على هذه الأسهم، وقال إن من بين التحديات التي تواجه عمليات الإدراج هو توقعات أصحاب الشركات للعائد من إدراجها في سوق المال، والذي من الممكن أن لا يكون عند طموحات الشركات.

وأوضح أن هيئة الأوراق المالية والسلع أصدرت العديد من القوانين والتشريعات منها صناديق الاستثمار والتعريف والترويج وتطوير نظام حوكمة الشركات، الذي ساهم في تعزيز مكانة الدولة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من البنك الدولي.

أما مؤشر حماية المساهمين الأقلية، فحقق المركز الثالث على مستوى العالم مقابل المركز الـ 11 العام الماضي وحققت الدولة مستوى 24 على مستوى العالم فيما يتعلق بمؤشر تطور السوق المالي. وفي مجال قوة مؤشر حماية المستثمرين حققت المركز التاسع مقابل المركز 49 العام الماضي.

ولفت إلى أن الهيئة وضعت خطة استشراف للمستقبل تغطي 30 عاما، حيث تم عرضها على مجلس الإدارة وأصحاب العلاقة والشركاء لاستشراف التوجهات الرئيسية للمستقبل وتم إقرارها من قبل المجلس، ويجري العمل على وضع خطط تفصيلية بما يتناسب مع الخطة الاستراتيجية للهيئة.

وعلى صعيد التشريعات، قال الزعابي إن الهيئة أطلقت العديد من الأنظمة منذ بداية العام 2017 ومنها «صناديق الاستثمار» و«الاندماج والاستحواذ»، فيما تم تطوير نظام «الحوكمة»، كما تعكف الهيئة على المزيد من التشريعات ومنها تنظيم «وكالات التصنيف الائتماني» وإطلاق سياسة عامة للتكنولوجيا المالية والتقنيات التشريعية الإلكترونية.

وأضاف أن الهيئة تمتلك خطة طموحة لتطبيق «البلوك تشين» وتطوير تطبيق الهيئة وموقع الهيئة لإضافة العديد من المزايا للتفاعل مع المستثمرين، كما أن الهيئة في طور التوقيع على اتفاقية لإعادة هيكلة أعمال الهيئة الأساسية وبرمجته الذي يتيح للمستخدم الخارجي الدخول إلى الهيئة عبر التطبيق أو الإنترنت.

وقال الزعابي إنه تم استحداث عدة أنظمة وأدوات جديدة منها نظام الخيارات المالية والمقاصة المركزية في إطار ترقية الأسواق إلى الأسواق المتقدمة ضمن مؤشر مورجان ستانلي بحلول 2020.

تغليظ العقوبات

وقال الدكتور عبيد الزعابي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع إن الهيئة بصدد إجراء تعديلات جديدة على قانونها، ومن أبرز هذه التعديلات تغليظ العقوبات على المخالفين، يعتمد على منهجية علمية تتبع المعايير العالمية في هذا الجانب.

وأكد أن تحسن مؤشرات أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية من حيث العائد على الربحية والعائد على حقوق الملكية ورأس المال المستثمر، أدى إلى تحسن المؤشرات المالية من حيث قيم التداول.

أنظمة عقود الخيارات

ولفت إلى أن سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية قدما طلباً للحصول على نظام الخيارات.

وقال د. الزعابي إن هناك ارتفاعات متوقعة في تداولات الأسهم في العام 2018 مع دخول شركات أجنبية إلى الأسواق بالإضافة إلى طرح العديد من الشركات المحلية حصصاً من أسهمها للاكتتاب العام ما يخلق زخماً للسيولة.

وأضاف أن الصعود المتوقع يأتي في ظل الانتعاش المرتقب للمؤشرات الاقتصادية للدولة وتنويع مصادر الدخل القومي، وانخفاض حصة ونسبة الاعتماد على النفط فيه.

«الهيئة» و«سلطة أبوظبي العالمي» تعززان التعاون في التكنولوجيا المالية

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع وسلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي العالمي مذكرة تفاهم، وذلك بهدف تعزيز التعاون ودعم الابتكار المالي بما من شأنه تلبية احتياجات الأسواق المالية في الدولة. وقّع المذكرة سعادة د. عبيد سيف الزعابي، الرئيس التنفيذي للهيئة وريتشارد تينغ، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم الخدمات المالية بسوق أبوظبي المالي العالمي على هامش فعاليات قمة أبوظبي للتكنولوجيا المالية.

وتأتي الشراكة، التي تم الإعلان عنها كمحصلة لمشاورات وتنسيق متواصل بين الجهتين؛ بغية العمل على دعم مقومات التنمية الاقتصادية والمساهمة في تعزيز مستويات النمو الذي تحققه الدولة..

وتوفّر المذكرة إطار عمل لكل من الجهتين يتيح تبادل المعلومات المتعلقة بالابتكار، وعلى وجه الخصوص الأساليب والأطر التنظيمية المستخدمة في مجال الابتكار المالي، فضلاً عن التطورات الاقتصادية والتجارية التي من شأنها التأثير على اختصاصات الجهتين. وتمكّن المذكرة الطرفين من دعم وتسهيل الأنشطة المالية والأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية بما يخدم صناعة الخدمات المالية في الدولة.

وقال سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة : «إنه من دواعي سرورنا أن نوقع مذكرة التعاون مع سلطة تنظيم الخدمات المالية بسوق أبوظبي العالمي لتجسد مسيرة التعاون المتواصلة بيننا على مدار السنوات الأربع الماضية، والتي شهدت إنجازات متواصلة لسلطة تنظيم الخدمات المالية وسوق أبوظبي العالمي بما عرف عنه من التزام دقيق بوضع معايير تنظيمية عالية المستوى والنهوض برسالته بشكل متميز وبما يسهم في الحفاظ على أسواق عادلة وفعالة ومسؤولة وفق أفضل المعايير العالمية.

ونوه د. الزعابي إلى أن الهيئة تسعى لتفعيل قنوات التواصل مع شركائها في الصناعة المالية المعنيين بتطوير التكنولوجيا المالية (FinTech) وفهم احتياجاتهم، وذلك انطلاقاً من الدور المنوط بها في توفير البيئة التنظيمية المناسبة لتطوير المنتجات والآليات والخدمات المبتكرة بما يعزز من كفاءة العاملين بسوق الأوراق المالية ويرتقي بالأداء في هذه الأسواق».

وتابع في هذا الإطار، فإن الهيئة تتخذ المبادرات اللازمة التي من شأنها جعل البنية التقنية للأسواق المالية جاهزة، آمنة، ومنخفضة التكلفة ومرنة ومتوافقة مع التقنيات الحديثة قبل طرحها للمتعاملين والمستثمرين في الأسواق، مع توفير أطر الدعم والمشورة التنظيمية للشركات في مجال التكنولوجيا المالية، من أجل ضمان الحفاظ على حقوق المستثمرين وحمايتهم». وأضاف الرئيس التنفيذي للهيئة : «تتيح مذكرة التفاهم الموقعة التعاون بين الجانبين فيما يخص المبادرات والتطورات المختلفة في هذا المجال والتفاعل السريع معها وكذلك تبادل الخبرات والأفكار، بما يمكّن من وضع معايير ومتطلبات اتفاقيات تقديم الخدمات وبما يسهم في تنظيم التكنولوجيا المالية بصورة مناسبة تتفادى كافة المخاطر النظامية وتضمن تحقيق الحماية الإلكترونية».

«الأوراق المالية» توقع اتفاقاً مع «زيروكس» لتطوير أنظمة إلكترونية ترتقي بالأداء

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع اتفاقا مع شركة «زيروكس» بغرض تطوير نظام جديد للخدمات الأساسية للهيئة، بحيث يغطي كافة الخدمات التي تقدمها قطاعات العمل بالهيئة والإدارات الفنية تحديداً مثل الرقابة والترخيص والإصدار والتنفيذ.

ويتم تطوير النظام بواسطة شركة «زيروكس» التي تستعين في إعداده بإحدى كبرى الشركات العالمية المتخصصة في إعداد هذه الأنظمة وهي شركة «أوبن تيكست».

وقال د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة، إن الهيئة تستهدف من إنجاز الاتفاق، إعداد نظام متكامل سهل الاستخدام، ويسرع إجراءات العمل بطريقة ابتكارية، بحيث يربط جميع إدارات الهيئة الفنية وغير الفنية من خلال منصة إلكترونية واحدة.

وأضاف د. الزعابي أن هذه التجربة تعد من التجارب الرائدة وتمثل نقلة نوعية في أسلوب وطريقة تقديم الخدمات التي تقدمها الهيئة؛ حيث يسهل النظام على الشركات عمليات التسجيل والترخيص كما يسرع في إجراءات الإصدار والتسجيل والترخيص وغيرها وإنجاز مختلف الطلبات.

ويتكون النظام من عدة وحدات تخصص كل وحدة منها لإدارة معينة من إدارات الهيئة في الوقت الذي ترتبط فيه بالإدارات الأخرى في نفس الوقت. ومن شأن هذا النظام، على سبيل المثال، تسهيل عمل المفتشين الماليين للهيئة؛ حيث سيكون متاحاً استخدامه من قبلهم في الموقع الذي يقومون فيه بالتفتيش بشكل مباشر، كما يمكن مستقبلاً ربط النظام بدوائر وجهات حكومية أخرى بما يتيح تبادل المعلومات مع هذه الجهات بسهولة وسلاسة.

النظام يسرع في الإجراءات ويسهل عمليات الربط وتبادل المعلومات

لمتابعة الالتزام بالقوانين والنظم ومجالات الرقابة ومنع المخالفات وتشجيع الإدراج المشترك

«الهيئة» توقع مذكرة تفاهم مع «الرقابة المالية» في غيرنزي

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة الرقابة المالية في غيرنزي مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بينهما فيما يخص حماية المستثمرين، وإنفاذ القوانين المتعلقة بالأسواق المالية، والدور الرقابي والإشرافي على الأسواق المالية، وتبادل الدعم الفني والمشورة والتدريب بينهما.

وقع المذكرة سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة ووليام ميسون المدير العام "للرقابة المالية" في غيرنزي، الجزيرة التابعة للتاج البريطاني والتي تعد أحد المراكز المالية العالمية المهمة.

وأوضح الرئيس التنفيذي للهيئة أن الاتفاق يعكس التوجه الاستراتيجي للهيئة الذي يستهدف بناء شراكات استراتيجية تسهم في تعزيز قدرتها التنافسية، وأن الهيئة تتطلع بإيجابية الى التعاون المتبادل مع الهيئة المناظرة.

وأكد أن الهدف من المذكرة هو توفير مزيد من الحماية للمستثمرين، وتعزيز سلامة أسواق الأوراق المالية لدى الجانبين وضمان كفاءتها من خلال توفير إطار عمل للتعاون ورفع مستوى التفاهم المشترك ما يتيح تبادل المعلومات وفق الحدود التي تسمح بها القوانين واللوائح المنظمة لعمل الهيئتين.

> د. عبيد الزعابي: المذكرة تستهدف تعزيز سلامة الأسواق وحماية المستثمرين وتبادل الخبرات والدعم الفني

وتوقع د. الزعابي أن تسهم المذكرة في زيادة تدفق الاستثمارات بين الجانبين من خلال التنسيق بين الهيئتين، خاصة وأن الغرض الأساسي من هذه المذكرة يتمثل في العمل المشترك للحد من المخاطر المرتبطة بالتعاملات التي تتم في الأسواق المالية وسبل حمايتها، فضلاً عن إسهامها في دعم وتطوير قطاع الأوراق المالية بما يصب في النهاية في مصلحة الاقتصاد الوطني.

ولفت إلى أن تنسيق الجهود والتحرك في إطار موحد هو ضمانة رئيسية لاستقرار الأسواق المالية وخطوة مهمة على درب الارتقاء بمستوى الأداء ومواكبة التطورات المتلاحقة في الأسواق العالمية.

وأوضح سعادته أن الهيئتين ستتعاونان في مجال إنفاذ القوانين والقواعد واللوائح المتعلقة بعمليات الإصدار والتعاملات، وترتيب الصفقات وأعمال الإدارة والاستشارات المتعلقة بالأوراق المالية، وتلك المتعلقة بأي منتجات استثمارية أخرى، والمتعلقة بالتعامل بالأوراق المالية والعقود المستقبلية والخيارات والاستثمارات الجماعية وتنظيم التعامل بها وإدارتها وتقديم المشورة بخصوصها.

ونوه إلى أن نطاق التعاون يمتد إلى مجال الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية، وكذلك عمليات المقاصة والتسوية ومتابعة الالتزام بالقوانين والنظم الصادرة بهذا الشأن، إضافة إلى التعاون فيما يتعلق بعمليات الدمج والاستحواذ.

بمشاركة الأسواق المالية وخبراء بارزين ومتخصصين

«الأوراق المالية» تستعرض حالة الأسواق المالية في الإمارات

أكد د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهئية الأوراق المالية والسلع أن دور الهيئة بالتعاون مع الأسواق يركز على استكمال المنظومة التشريعية بالأنظمة وقواعد العمل اللازمة والملائمة للتطورات العالمية.

وقال في كلمته خلال افتتاح الحلقة النقاشية التي نظمتها هيئة الأوراق المالية والسلع عن «حالة الأسواق المالية بدولة الإمارات»، إلى أن كافة المشاركين في الحلقة النقاشية أصحاب مصلحة وشركاء جميعاً في تنمية الأسواق المالية بدولة الإمارات.

ونظمت الهيئة الحلقة النقاشية بحضور راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية وحسن السركال الرئيس التنفيذي للعمليات بسوق دبي المالي، ونخبة من الخبراء والمتخصصين وكبار المستثمرين بقطاع الأوراق المالية بالدولة، وتأتي الحلقة النقاشية التي نظمتها الهيئة في سياق الجهود التي تبذلها للارتقاء بأداء الأسواق المالية وفق أفضل الممارسات العالمية.

وأكد الرئيس التنفيذي للهيئة أن الهيئة تمتثل للمبادئ الثمانية والثلاثين التي وضعتها منظمة «أيوسكو» ولديها خطة لتطبيقها بالكامل خلال السنوات الخمس 2017 - 2021، وأن الهيئة لديها خطة استشرافية للمستقبل وكذلك خطة استراتيجية تستهدف الارتقاء بصناعة الأوراق المالية إضافة إلى مؤشرات تشغيلية تتضمن مبادرات وأنظمة مهمتها رفد صناعة الخدمات المالية بالإرشادات والخطط مما يتطلب تفاعل الصناعة معها.

وقدم د. الزعابي لمحة عن أبرز إنجازات الهيئة خلال الفترة الماضية خصوصاً ما يتعلق بتطوير أنظمة صناديق الاستثمار، والسوق الأولي، ومتطلبات الحوكمة، وتبوؤ مراتب متقدمة على مؤشرات البنك الدولي المتعلقة بالتنافسية، وإطلاق استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي.

كما تم خلال الحلقة النقاشية استعراض خطة الهيئة لاستشراف المستقبل حتى عام 2050، والتي تضمنت سيناريوهات للتطورات المستقبلية وتأثير محوري التكنولوجيا والاقتصاد على صناعة الأوراق المالية، مع الإشارة إلى أنها تستهدف دعم التخطيط الاستراتيجي للهيئة بناء على التغيرات المتوقعة في المستقبل، والتي تم إعدادها بالتعاون مع بعض المراكز البحثية العالمية المرموقة والرجوع للأوراق البحثية والاستبيانات التي وزعت على متخصصين وكذلك اللقاءات مع أقطاب الصناعة، والذين تم دعوة عدد منهم للمشاركة في فعاليات هذه الحلقة النقاشية.

دور ريادي لتطوير المنظومة التشريعية والرقابية

أوضح د. عبيد الزعابي أهم المبادرات التي قامت بها الهيئة خلال العامين الماضيين ممثلة فيما يلي:

قامت هيئة الأوراق المالية بتطوير نظام صناديق الاستثمار بصورة متكاملة بحيث أصبح متوافقاً مع نظام UCITs الأوروبي، وبين أن سوق المال بالدولة يحتاج لتأسيس المزيد من صناديق الاستثمار المحلية.

وأشار إلى أن الهيئة حالياً تعمل على إصدار لائحة تنفيذية لمختلف الأنظمة التي أصدرتها بشكل متكامل.

وأضاف: قامت الهيئة بتطبيق نموذج المؤسسات ذاتية التنظيم SRO في الأسواق المالية بالدولة؛ وتعمل بشكل حثيث مع الأسواق المالية لاستكمال المنظومة التشريعية لتلك الأدوات واعتمادها.

وقال: بالنسبة لشركات الوساطة، فقد عملت الهيئة على تشجيع الاندماج بينها، ووضعت سياسة تفصيلية لترخيص شركات الوساطة، وأخرى لتجديد اعتماد العاملين من خلال تطوير متطلبات الترخيص والاعتماد والاختبارات والتعليم المهني المستمر CPD.

وتابع: "قطعت الهيئة خطوات واسعة في أتمتة خدماتها؛ بما يسهم في تطوير نظام التراخيص بحيث يتم تجديدها وإصدارها الكترونيا، وتعمل حالياً لتطوير وتحديث البيئة التكنولوجية استعداداً لاستيعاب تقنيات الثورة التكنولوجية الرابعة ومن بينها البلوك شين Block chain".

وأوضح: "تعمل الهيئة حالياً على إصدار وثيقة ضوابط الصناعة Sandbox بحيث تتضمن سياسة متكاملة للصناعة فيما يخص التكنولوجيا المالية Fin-Tech، وذلك بالتعاون مع جهات استشارية وشركاء متخصصين".

د. عبيد الزعابي: طورنا أنظمة عديدة من بينها صناديق الاستثمار والسوق الأولي وضوابط الحوكمة

وقال: "قامت الهيئة بعقد برامج تدريبية متخصصة لتطوير قدرات العاملين لديها من المواطنين، وفي مقدمتها برنامج «الرقابة المالية لقيادات المستقبل»، والذي تنظمه الهيئة لموظفيها في إطار خطتها لتمكين الكفاءات المواطنة".

وأردف: "أطلقت الهيئة المشروع الوطني لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية بالدولة، والذي يوظف كافة الوسائل الاتصالية والفنون الإعلامية لتحقيق لتنمية الوعي الاستثماري بأساسيات وقواعد التداول في الأسواق والتعريف بالأنظمة والتشريعات ذات العلاقة وتعريف الجمهور بالمنتجات والأدوات الاستثمارية، ويتضمن حزمة متكاملة من الرسائل التوعوية التي تتوجه لكافة فئات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالي".

وتابع: "أنجزت الهيئة مشروعاً لتصنيف شركات الخدمات المالية يعتمد مقياساً شاملاً مبني على أسس تضمن تحقيق نقلة نوعية في أداء هذه الشركات وفق منهجية «الخمس نجوم»، مما يؤسس لبيئة منافسة تحقق أعلى معايير التميز لهذه الشركات، بحيث تنافس مثيلاتها في الدول المتقدمة، وتعزز آليات حماية المستثمرين، وترسخ مبادئ الحوكمة المؤسسية".

واختتم قائلاً: "ضمن مبادراتها في مجال التوطين، شاركت الهيئة مع عدد مع الهيئات الحكومية في مشاريع متنوعة تستهدف رفع نسبة التوطين في قطاع الأوراق المالية والقطاع المالي عموماً".

> الهيئة تعمل على تحديث البيئة الرقمية ووضعت سياسة متكاملة فيما يخص التكنولوجيا المالية

راشد البلوشي:
ريادة رقمية لسوق أبوظبي وبيئة استثمارية آمنة تحقق العائد الأعلى إقليميا وعالميا

من جانبه نوه سعادة راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية إلى أن السوق كان من بين السباقين في تطبيق أفضل معايير حوكمة الشركات في المنطقة، الأمر الذي عزز من ثقة المستثمرين بالسوق وزاد من حجم الاستثمارات؛ حيث تجاوز إجمالي قيمة التداولات (بيعاً وشراءً) منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية الربع الثالث 76 مليار درهم، وذلك بزيادة بلغت نسبتها نحو 4% مقارنة بالفترة من عام 2016، كما ارتفعت أحجام التداولات كذلك بنسبة بلغت 7% في الفترة نفسها، بما يعنيه ذلك من أن السوق يمثل بيئة استثمارية آمنة للشركات والمؤسسات الاستثمارية.

ودعا البلوشي المستثمرين إلى استغلال الفرص الاستثمارية المتوافرة فيه، أخذا في الاعتبار أنه يعد أحد أفضل أسواق المنطقة والعالم من حيث العائد على الاستثمار؛ إذ بلغ معدل توزيعات الأرباح النقدية للشركات المدرجة في السوق نحو 5.2% مع نهاية عام 2016.

وأضاف البلوشي أن عدد الشركات المدرجة في السوق حتى بداية نوفمبر الماضي، والتي تسمح بتملك غير الاماراتيين، بلغ 47 شركة من إجمالي 65 شركة عامة مدرجة، الأمر الذي يعكس ارتفاع وتيرة الاستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة خاصة بعد ترقية السوق إلى مرتبة الأسواق الناشئة على مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال العالمية.

وأكد البلوشي على الريادة الرقمية للسوق اعتماداً على رزمة الابتكارات التي استحدثها على مدار الأعوام الماضية، وذلك ناتج عن التزامه ببرنامج خطة أبوظبي فيما يتعلق بتنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في الإمارة وتعزيز البيئة التنافسية لممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات، ومن أمثلة ذلك توظيفه لتقنية block chain في أعماله لإجراء التصويت الالكتروني في الجمعيات العمومية بما يجعله أول سوق مالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوظف هذه التقنية، وكذلك إطلاقه خدمة البيع على المكشوف الفني- كأول سوق في المنطقة يقوم بتطبيق هذه الخدمة- التي ستشكل إضافة لمجموعة الخدمات التي يقدمها السوق لمستثمريه كما ستعزز من قدرته على خدمة الاستثمارات الوافدة.

ولفت البلوشي إلى أن السوق يمتاز ببنية تحتية متطورة تتيح إدراج وتداول أوراق مالية متنوعة، الأمر الذي يوفر للمستثمرين خدمات ومنتجات مبتكرة وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، ويمنحهم فرصة لاستثمار مدخراتهم في مجموعة متنوعة من الشركات المدرجة، وهو مايسهم في تعزيز مكانة السوق كوجهة استثمار آمن ومستقر، حيث دخل السوق منذ بداية العام 2017 وحتى نهاية الربع الثالث منه 391 مؤسسة استثمارية، فضلاً عن أن أكبر 25 شركة عالمية لشركات إدارة الأصول متواجدة في السوق وتستثمر بشكل فعال، كما يحتضن السوق 281 من أكبر صناديق التقاعد الدولية، بحيث تجاوز إجمالي عدد المؤسسات الاستثمارية بالسوق حاجز الـ 7500 مؤسسة بنهاية سبتمبر الماضي من بينها 5556 مؤسسة أجنبية.

سوق أبوظبي أحد أفضل أسواق المنطقة والعالم من حيث العائد على الاستثمار

حسن السركال:

تبني منهجية التطوير والابتكار وتنويع المنتجات والفرص الاستثمارية

بدوره قال حسن السركال، الرئيس التنفيذي للعمليات في سوق دبي المالي إن استراتيجية سوق دبي المالي تركز على تعزيز تنافسيته وتنويع المنتجات والفرص الاستثمارية التي يوفرها للمستثمرين، وتبني منهجية التطوير والابتكار فيما يخص خدمات السوق المقدمة. وأشار إلى أنه في سياق استراتيجية السوق للعام 2021، دشن السوق عدداً من المبادرات النوعية تضمنت إطلاق منصة متكاملة لتداول صناديق المؤشرات تعتبر الأولى من نوعها على مستوى المنطقة، كما تم إطلاق خدمات التداول بالهامش، وتوفير السيولة، وصانع السوق، والتداول المباشر في السوق، وذلك بهدف توفير آليات تزيد الفعالية وتعزز أنشطة التداول بصورة مستدامة.

وكشف السركال أن السوق استعد لإطلاق مجموعة جديدة من الخدمات والمنتجات ومن بينها البيع على المكشوف المنظم، وتداول العقود الآجلة، كما حرص على تشجيع الشركات المدرجة على اتباع أفضل الممارسات العالمية فيما يخص الحوكمة والشفافية والإفصاح وعلاقات المستثمرين وتوطيد علاقاتها مع المجتمع الاستثماري العالمي من خلال مؤتمرات المستثمرين والفعاليات الترويجية التي ينظمها في عواصم المال العالمية.

وأوضح السركال أن السوق يحرص أيضاً- ضمن استراتيجية «البورصة الذكية»- على تطوير حلول مبتكرة لخدمة كافة فئات المتعاملين، وقد حققت تلك الحلول نقلة نوعية في خدمات أسواق المال، ومنها المنصة الالكترونية للاكتتابات الأولية eIPO التي أتاحت أداة ذكية ومبتكرة لإنجاز الاكتتابات، وبطاقة أيفستر لتوزيع الأرباح، وحلول الإفصاح المتطورة «eFSAH»، وبرنامج تحليل السلوك الاستثماري eSAR وغيرها، وهي جميعاً خدمات عززت من تنافسية السوق وأهلته كي يكون في وضعية مثالية لتحقيق النمو المستدام. ولفت السركال إلى أن الجهود المثمرة التي قام بها السوق على مدى السنوات الماضية في مجال تطوير البنية الأساسية والتنظيمية- بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع- أسهمت في ترقية سوق الأسهم في الإمارات إلى فئة الأسواق العالمية الناشئة، ومكنت السوق من المضي قدماً في البناء على ما تحقق من إنجازات وتهيئة الأرضية المناسبة لتحقيق متطلبات الترقية إلى فئة الأسواق المتقدمة.

> أعددنا لإطلاق مجموعة من الخدمات والمنتجات كالبيع على المكشوف المنظم وتداول العقود الآجلة

خبراء يستعرضون آليات النهوض بأداء الأسواق

كذلك تناول روبرت أنصاري المدير الإقليمي للشرق الأوسط لمؤسسة مورجان ستانلي MSCI مجموعة من النقاط المتعلقة بمؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة، موضحاً أن قيمة الشركات المدرجة عليه تصل إلى 1.7 تريليون دولار.

وبين أن هناك انخفاضاً في أداء شركات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المدرجة على المؤشر، نتيجة انخفاض أسعار البترول.. التي لها تأثير على أداء أسواق الأوراق المالية.

وأضاف أن هناك مجموعة عوامل من شأنها التأثير سلباً على أسواق المنطقة في المرحلة الحالية، ومن بينها العوامل الجيوسياسية، فضلاً عن التنافس المحتدم بين دول المنطقة في جذب رؤوس الأموال.

وقال انصاري إن هناك عددا كبيرا من الشركات لا تزيد نسبة تملك الأجانب فيها عن 30% من إجمالي الأسهم، وأن هناك شركات أخرى توجد فيها نسب ملكية كبيرة لصناديق سيادية، ولا يتم التصرف فيها وهو ما يؤثر على سيولة الأسهم نظراً لأن كمية الأسهم المتاحة للتداول قليلة.

ولفت إلى أنه كلما زادت نسبة تملك الأجانب في الشركات المحلية، ارتفعت احتمالات الترقية على المؤشرات العالمية لأسواق متقدمة.

عوامل مختلفة

كما استعرض محمد علي ياسين- العضو المنتدب لشركة أبوظبي الأول للأوراق المالية بعض الإحصاءات عن أداء الأسواق، مشيراً إلى أن سوق الأوراق المالية- مقارنة بأسواق النقد- تعد جاذبة من منظور توزيعات الأرباح والعوائد. واتفق ياسين مع أنصاري في أن تراجع الأسواق يعود لعوامل مختلفة من بينها انخفاض أسعار النفط والأوضاع الجيوسياسية إضافة إلى ارتفاع جاذبية بعض الأسواق المنافسة بالمنطقة، فضلاً عن قلة الاكتتابات الأولية.

جاذبية الأسواق

وتناول نبيل البلوشي، الرئيس الإقليمي لخدمات المؤسسات والأسواق العالمية ببنك HSBC، مسألة جاذبية أسواق الدولة أمام المستثمرين؛ حيث أشار إلى ترقية أسواق الدولة على المؤشرات العالمية إلى أسواق ناشئة. وبين أن الأسواق تحتاج لمحفزات لجذب المستثمرين المؤسساتيين، وأنه يجب التركيز على العوامل التي تجعل المستثمر المؤسساتي المحلي والأجنبي يفضل أسواق الدولة على غيرها.

وأوضح أن هناك تطور في الأعوام الأخيرة على الأنظمة، أن هناك تواصل دائم بين الهيئة والأسواق والصناعة فيما يخص إصدار الأنظمة وقواعد العمل.

اندماج شركات الوساطة

وأكد فتحي بن قريرة الرئيس التنفيذي لشركة ميناكورب الحاجة الماسة لاندماج عدد من شركات الوساطة لتكوين كيانات قوية، وركز على أهمية تشجيع المنافسة بين شركات الوساطة الكبرى.

وقام عدد كبير من المشاركين في الحلقة النقاشية بعرض مرئياتهم وملاحظاتهم بشأن مجالات تطوير الأسواق المالية والوصول بأدائها إلى معدلات مرتفعة وفق الخطط الموضوعة من قبل الهيئة وبما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

مقترحات وتوصيات الحلقة النقاشية

خرجت الحلقة النقاشية بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي تضمنها النقاش والبحث، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ضرورة التركيز على الجوانب التالية التي تعتبر من بين متطلبات ترقية الأسواق على مؤشرات مورجان ستانلي:
- تسهيل دخول المستثمرين للأسواق Market access.
- تفهم متطلبات الصناعة، وتوفير المنتجات، والاهتمام بحوكمة الشركات.
- زيادة نسب تملك الأجانب في الشركات.
- الدخول في ترتيبات تتعلق بالاعتراف المتبادل بالأنظمة وتقديم الخدمات في مناطق أخرى ذات تشريعات مختلفة Passporting.
- رفع القيمة السوقية للأسواق، من خلال إدراج شركات كبيرة تجتذب المستثمرين.
- إصدار تشريع للمقاصة على أساس الصافي Netting، ووضع معايير للاعتراف بالضمانات.
- من المهم جداً إصدار نظام/ تشريع لتأسيس الكيانات ذات الغرض الخاص SPV.
- توفير مشتقات على الأوراق المالية بهدف توفير وسيلة للتحوط ضد المخاطر.
- إتاحة استخدام الحسابات المجمعة Omnibus/ Nominee accounts.
- الاهتمام بتثقيف وتوعية المستثمرين بالاستثمار في أسواق الأوراق المالية.
- توعية مجالس إدارات الشركات العامة بمتطلبات الحوكمة، وتشجيع المستثمرين على الاشتراك في التصويت الإلكتروني، وفي الجمعيات العمومية، بصورة أكبر.
- إصدار مؤشرات للأسهم النشطة جنباً إلى جنب مع المؤشرات الحالية.
- ضرورة نشر تفاصيل كافية عن ضريبة القيمة المضافة على عمولات التداول.
- زيادة متطلبات رأس المال لشركات الوساطة بما يتناسب مع الخدمات التي تقدمها، وتشجيعها على الحصول على تراخيص متعددة لتنويع إيراداتها.
- توفير أبحاث وتقارير تحليلية أمام المستثمرين بواسطة شركات متخصصة ومرخصة.
- تشجيع الرؤساء التنفيذيين للشركات على التحدث للمستثمرين عن التحديات والمشروعات المتعلقة بالشركات وإعطاء مزيد من التركيز على توعية المستثمرين من خلال سرعة الإفصاح في حالة وجود عوامل جوهرية تؤدي لانخفاض أسعار الأسهم، أو في حالة وجود مشاكل بالشركة.
- زيادة نسبة الأسهم الحرة بالتداول وزيادة معدل توزيع الأرباح لتكون بصورة نصف سنوية بدلاً من سنوية فقط.
- وضع معايير شغل منصب رئيس مجلس إدارة/ رئيس تنفيذي/ عضو مجلس إدارة شركة مساهمة عامة بواسطة لجان يعينها أعضاء مجلس الإدارة لهذا الغرض.

العمل على تعزيز مستويات الشفافية والإفصاح بدرجة أكبر وتخفيض فترة الإفصاح عن القوائم المالية للشركات.

اقبال كبير على اكتتاب الشركة

«الأوراق المالية» توافق على قيد «أدنوك للتوزيع»

وافقت هيئة الأوراق المالية والسلع على قيد شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع «أدنوك للتوزيع» ضمن فئة الشركات المساهمة العامة المحلية. وتم إدراج أسهم الشركة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وذلك عقب مراسم قرع جرس التداول، التي شهدها وزير دولة الرئيس التنفيذي لـ«أدنوك» ومجموعة شركاتها، الدكتور سلطان أحمد الجابر، ورئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية، حمد عبدالله الشامسي.

وتم تداول أسهم «أدنوك للتوزيع» في سوق أبوظبي للأوراق المالية تحت الرمز «ADNOCDIST».

وتم تسعير أسهم شركة «أدنوك للتوزيع» بـ2.50 درهم للسهم الواحد في الثامن من ديسمبر، وبلغت القيمة السوقية للشركة نحو 31.3 مليار درهم وقت الإدراج، فيما بلغت التخصيصات النهائية للمؤسسات الاستثمارية نحو 90% (60% مؤسسات محلية و30% دولية)، كما بلغت للمستثمرين الأفراد وغيرهم من المستثمرين نحو 10%.

وأكدت الهيئة أن أسواق الإمارات مؤهلة لاستقبال مزيد من الاكتتابات والطروحات في الفترة القادمة، وهو ما سوف يسهم في تنمية وتطوير وإنعاش حركة تدفق رؤوس الأموال والتداول بالأسواق المحلية، وكذلك رفع رأس المال السوقي لها لتكون أكثر جذبا للمستثمرين.

وقالت: نشاط السوق الأولى يعتمد بشكل عام على الطروحات الجديدة والتي تسهم في جذب استثمارات ومستثمرين جدد، مؤكدة أن الطروحات حينما تتعلق بشركات تعمل في قطاعات جديدة وواعدة فإنها تنجح في استقطاب استثمارات أجنبية تمثل سيولة جديدة من قبل المستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذه القطاعات وهو ما يبرز أهمية تنويع القطاعات.

وتعكف الطروحات الجديدة على استقطاب مستثمرين جدد، وخلق الزخم المطلوب وتعمق أسواق رأس المال بالدولة مما ينعكس إيجاباً على قيم التداول وأحجام التداول وكذلك العائد على الاستثمار في الأسهم.

ونوهت الهيئة إلى أن توجه الشركات الحكومية لطرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام والإدراج في أسواق الأوراق المالية بالدولة هو أمر إيجابي للأسواق المالية من جهة وللشركات الحكومية من جهة أخرى، وأشارت إلى أن هذا التوجه يعزز من فاعلية الأسواق المالية في الدولة، ويدعم الاقتصاد الوطني، ويساعد تلك الشركات على توسيع قاعدة المستثمرين لديها، فضلاً عن دوره في تحسين وتطوير أداء هذه الشركات من خلال تطبيق مبادئ الشفافية ونظم الحوكمة وهو ما يؤدي إلى تعزيز نمو أعمالها وبالتالي قدرتها على الحصول على تمويل إضافي لتمويل أنشطة النمو فيها، بما يعزز وجودها وقوة الميزات التنافسية لديها.

قيد شركة «إثمار» البحرينية

وافقت هيئة الأوراق المالية والسلع على قيد أسهم شركة الإثمار القابضة البحرينية"شركة مساهمة بحرينية" ضمن فئة الشركات المساهمة العامة الأجنبية تمهيدا لـلادراج لدى سوق دبي المالي. وبذلك ارتفع عدد شركات المساهمة العامة المقيدة لدى الهيئة الى 131 شركة منها 113 شركة محلية و18 شركة اجنبية

«الهيئة» تنفذ حملة واسعة لتوعية المستثمرين في الأسواق المالية

تنفذ هيئة الأوراق المالية والسلع حملة توعية واسعة تستهدف المستثمرين في أسواق الأوراق المالية، وذلك ضمن المشروع الوطني للتوعية الذي اطلقته الهيئة، في ضوء الدور المنوط بها في توعية المستثمرين، بالأخذ في الاعتبار أن التخطيط من أجل اتخاذ قرار استثماري سليم يستلزم بالضرورة الحصول على معلومات مالية ملائمة تسهم في ترشيد هذا القرار وتحقيقه الهدف المطلوب.

وبدأت الهيئة في بث رسائل التوعية عبر أجهزة الصراف الآلي في الدولة وذلك بالتعاون مع مصرف الإمارات المركزي، بحيث يتاح قراءة الرسائل التوعوية عبر شاشات الصرافات الالية بهدف تثقيف المستثمرين والذين ينفذون معاملات مالية عبر هذه الأجهزة.

ووسعت الهيئة الجمهور المستهدف بحيث وضعت شاشات كبيرة في التقاطعات الرئيسية في مدينة أبوظبي يتم من خلالها بث الرسائل التوعوية، كما تقوم الهيئة ببث مقاطع فيديو انفوجرافيكس تتضمن الرسائل على قنوات سما دبي وأبوظبي والامارات.

وفي الإطار ذاته، تبث الهيئة أيضا بالتعاون مع شركة الامارات للاتصالات" اتصالات" رسائل توعية للمستمرين في أسواق المال المحلية بشكل متواصل وذلك عبر رسائل نصية قصيرة.

يذكر أن حملة التوعية التي أطلقتها الهيئة تضم منظومة متكاملة من الوسائط الإعلامية والاتصالية المبتكرة مثل التطبيقات الإلكترونية Apps، بالإضافة إلى الأفلام المنتجة بطريقة الوسائط المتعددة (المالتيميديا)، والرسوم المعلوماتية، وكذلك الرسوم المتحركة، والرسوم الكارتونية، ومقاطع الفيديو القصيرة التي يمكن تبادلها عبر شبكات التواصل الاجتماعي (تويتر وفيسبوك وإنستجرام، وسناب شات، وغيرها...)، وبرامج البث الرقمي المباشر مثل prescope، والرسائل النصية القصيرة SMS، ورسائل الوسائط المتعددة MMS، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية وقوائم البريد الإلكتروني فضلاً عن الوسائل التقليدية المتمثلة في الصحف، والفضائيات، والمطبوعات، والاتصال الشخصي المباشر في الندوات والمعارض والمجالس الرمضانية.

«الهيئة» وضعت رسائل توعية على شاشات كبيرة في التقاطعات الرئيسية في مدينة أبوظبي لتوسيع الجمهور المستهدف

2017 عام استثنائي لبورصة دبي للذهب والسلع

غورانغ ديساي: دور محوري للهيئة في تطوير سوق تداولات السلع

أكد غورانغ ديساي، الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع، أن هيئة الأوراق المالية والسلع، بوصفها الجهة المسؤولة عن تنظيم أسواق رأس المال الإماراتية، قامت ببذل جهود متواصلة تهدف إلى تطوير أفضل الممارسات العالمية ونشرها في الوقت الذي تحرص فيه على حماية حقوق المستثمرين، وإدارة المخاطر المالية، وإيجاد إطار تنظيمي قابل للتطبيق.

وقال: تبذل الهيئة جهداً كبيراً في سبيل توحيد الإطار التنظيمي وجعله متوافقاً مع المعايير الدولية بهدف تحسين الشفافية واجتذاب الشركات الدولية وتشجيعها على التداول في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأضاف: نأمل أن نستمر في العمل عن كثب مع الهيئة؛ لإنشاء دار مقاصة موحدة على إثر قيامنا بتوقيع اتفاقية مع سوق أبوظبي للأوراق المالية العام الماضي. وأعتقد أن وجود شركة تقاص مركزية وطنية في الدولة تحصل على تمويل كاف من خلال آلية تمويل سيساعد على تخفيف المخاطر التي تواجهها شركات التقاص المركزية فيما بينها وسيضع دولة الإمارات العربية المتحدة في صدارة الوجهات الاستثمارية عالمياً.

وأكد أن 2017 كان عاماً استثنائيا لبورصة دبي للذهب والسلع من جوانب عديدة؛ إذ سجلت البورصة خلال عام 2017 مستويات تداول قياسية جديدة، وأطلقت منتجات مبتكرة وفريدة من نوعها، وحققت نمواً في شراكاتها الاستراتيجية، وحصلت على اعترافات تنظيمية، ولاقت استحساناً واسعاً في أوساط المشتغلين في الصناعة أيضاً.

وبين أن البورصة أطلقت في 2017 أحد عقود مشتقات الذهب المرتبطة بالعملة الصينية في الأسواق الدولية كان هو الأول من نوعه. كما عزز إدراج عقود ذهب شانغهاي الآجلة مكانة البورصة في الأسواق العالمية بشكل كبير؛ فمنذ إدراج هذه العقود في 10 مارس 2017، شهد هذا المنتج الفريد من نوعه نمواً مطرداً من حيث الحجم وتم تداوله في أكثر من 38,000 تعامل.

ونوه إلى أن البورصة أطلقت 44 عقداً جديداً من عقود الأسهم الهندية المفردة الآجلة الممتازة؛ ليصل بذلك إجمالي ما هو مطروح للتداول إلى 54 سهماً؛ ما أدى إلى توسيع محفظة منتجات الأسهم الخاصة بنا بشكل كبير..

وقال: "أحدثنا عمقاً أكبر فيما يتعلق بالمنتجات الرئيسية، الأمر الذي ساعد على زيادة الثقة في الأسواق".

وتابع "عززنا العام الماضي قدراتنا على إدارة المخاطر مع تحقيق نمو في شراكاتنا الاستراتيجية؛ إذ ركزت البورصة جهودها على تعزيز وجودها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا...ويتمثّل التطور الرئيسي في هذا المجال في توقيع مذكرة تفاهم مع سوق أبوظبي للأوراق المالية بهدف التعاون في إنشاء شركة تقاص مركزية مشتركة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتيح هذا التعاون المجال لمزيد من النمو والتطور في الأسواق المالية في الدولة، وسيعمل على رفع معايير التداول والتقاص. وقد أبرمت البورصة اتفاقيات مع كل من: مصرف رأس الخيمة ومجموعة عايض بن دعجم السعودية بهدف التعاون فيما يتعلق باثنين من المنتجات المرتبطة بالذهب؛ ما أدى إلى تحقيق مزيد من التوسع في سلة المعادن الثمينة الخاصة بنا"..

وقال: "واصلت قاعدة أعضائنا نموها المطرد؛ فقد رحبنا بالعديد من الأعضاء الجدد من منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا في العام المنصرم؛ وهو ماعزز وجود البورصة والاعتراف بها على الصعيد الدولي...

أما على الصعيد التنظيمي، فقد حققت البورصة إنجازين هامين ورئيسيين: الأول، هو اعتراف هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية بشركة دبي لمقاصة السلع؛ بوصفها شركة مقاصة مركزية مؤسسة في دولة غير أوروبية. وقد أتاح هذا الاعتراف الوصول إلى جميع البنوك الأوروبية؛ لتسوية معاملات البورصة دون تكبُّد أي متطلبات رأسمالية إضافية. وبعد ذلك بفترة وجيزة، حصلت البورصة وشركة دبي لمقاصة السلع على موافقة سلطة تنظيم الخدمات المالية، وهي الجهة المسؤولة عن تنظيم سوق أبوظبي العالمي؛ بوصفها بورصة ودار مقاصة تعمل عن بُعد. ويُمكّن هذا الاعتراف الشركات المُسجلة في سوق أبوظبي العالمي من الوصول إلى منصات التداول والتقاص التابعة للبورصة. وفي حين أن هاتين المبادرتين تسلطان الضوء على قوة البورصة وتنوع قدراتها، فإنهما تبرزان أيضاً مشاركة البورصة الكبيرة في تطوير أسواق السلع والمشتقات المحلية والإقليمية.

وتقديراً لأدائها المتميز والمنتجات الفريدة التي أطلقتها هذا العام، حازت البورصة على جائزة "بورصة العام" من فيوتشرز أند أوبشنز وورلد في حفل جوائز جلوبال إنفستور لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2017.

خطط ومبادرات

وقال: ستعمل البورصة خلال 2018 على تكثيف جهودها وتركيزها على ثلاثة مجالات رئيسية؛ هي:

- طرح منتجات وخدمات جديدة ذات أهمية بالنسبة إلىمنطقة مجلس التعاون الخليجي.
- الحفاظ على المكانة القيادية التي أحرزتها البورصة والعمل على تعزيزها في السوق الرئيسية لها.
- توسيع الطروحات التكنولوجية لديناوتعزيزها؛ لتحسين تجربة العملاء.

التخطيط المالي مفتاح لنجاح الاستثمارات

الاستثمار الناجح بحاجة إلى التخطيط وإلى ضرورة التقدم بخطوات مدروسة ومحسوبة بعناية والأخذ بعين الاعتبار عوامل المخاطرة وظروف عدم التأكد في البيئة المحيطة بعملية اتخاذ القرار. فالتخطيط المالي يجب أن يقوم به جميع المستثمرين أفرادا ومؤسسات وبغض النظر عن حجم الأموال المستثمرة، وعلى كل فرد أن يتعلم أساسيات التخطيط المالي، وذلك كطريقة تساعده على تنظيم حياته وتجنبه الكثير من العثرات التي هو في غنى عنها.

والتخطيط يتيح فرصة التعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية والاستعداد لها بشكل مسبق كما يتيح أيضا الفرصة للتعرف على ما سيكون عليه المركز المالي وربحية المؤسسة في المستقبل من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا احتاج الأمر إلى ذلك .

وقبل البدء بعملية الاستثمارفي سوق الأوراق المالية لابد من تحديد مقدار المال المطلوب للاستثمار، وتحديد النسبة المطلوبة للعائد على المدخرات والاستثمارات، وتحديد المخاطر إن أمكن، والأهداف الاستثمارية، ووضع استراتيجية الاستثمار، ووضع الخطة المناسبة للاستثمار.

1 تقييم موقفك المالي

- احسب كل ما تمتلكه من ثروات (ممتلكات ورؤوس أموال).
- احسب التزاماتك المالية.
- اخصم الالتزامات والمصروفات من مجموع ممتلكاتك والناتج يسمى "صافي ثرواتك".

2 إعداد بيان لتدفقاتك النقدية

- ما تحصل عليه من أموال شهرياً.
- ما تنفقه شهرياً من مصروفات معيشية وأقساط تسديد الالتزامات المالية.
- قم بتحديد صافي التدفقات النقدية الشهرية.

3 تحديد الأموال الجاهزة للاستثمار

- من الملائم أن يكون استثمارك في السوق المالي طويل الأجل.
- تأكد من أن لديك أمـوالا سائلة - بخلاف ما تقوم بإستثماره - تكفي لتغطية نفقاتك المعيشية والتزاماتك المالية لفترة قد تتراوح بين3- 6 أشهر.

4 حدد أهدافك الاستثمارية

قصيرة الأجل أم طويلة الأجل أم خليط بينهما

- "ما هو معدل الادخار المستهدف ؟
- "هل العائد الذي تحققه من استثماراتك حالياً يكفي لتحقيق أحلامك؟
- هل وسيلة الاستثمار واختياراتك التي تتبعها حاليا تحقق القدر الذي ترغبه من الأمان بدرجة تكفي لأن تقابل التزاماتك كلما احتجت إلى أموال؟

5 ضع برنامجك الاستثماري

- سبل الاستثمار لتحقيق أهدافك قصيرة الأجل تختلف عن سبل الاستثمار لتحقيق أهدافك طويلة الأجل

خطوات التخطيط المالي

6 مراعاة توزيع الأموال وتنويع الاستثمارات

- في أي أداة استثمارية سوف تستثمر أموالك؟
- حدد القطاع والشركة اللتين ستستثمر بهما أموالك.
- وزع استثماراتك على عدد من الشركات في قطاعات مختلفة.

7 تنفيذ برنامجك الاستثماري

- "أي نوع من المستثمرين أنت؟ (شاب - منتصف العمر - كبير السن)
- ما هو مقدار المخاطر التي تستطيع أن تتحملها؟ وما هي تلك المخاطر؟ (العلاقة بين المرحلة العمرية ودرجة المخاطرة).
- ما هو المقصود بتنويع الاستثمارات؟ وما هو الهدف منه؟
- تخير الشركات التي يعرف عنها حسن الأداء وتحقيق الأرباح.
- لا تجعل الطمع يغلبك، فلا ترفض أن تبيع الأسهم بسعر جيد طمعاً في ارتفاع السعر أكثر.
- تجنب عزيزي المستثمر اتخاذ أي قرارات بناء على الشائعات.

8 راقب استثماراتك وعدل خططك عند الضرورة

- تابع أداء الشركات التي استثمرت فيها وخططها المستقبلية
- تابع الأداء الاقتصادي للقطاع الذي تنتمي إليه.
- كيِّف قراراتك الاستثمارية لتتلاءم مع أهدافك المالية.
- راجع بشكل دوري محتويات محفظتك الاستثمارية وكذا موقفك المالي لأن التغير فيهما قد يستلزم التغيير في خطتك أو أهدافك المالية.

9 قيِّم.. هل حققت الهدف الذي كنت تخطط له؟

- إرفع نسبة الأسهم الرابحة وخفض نسبة الأسهم الخاسرة على أساس إجمالي توزيعات الأرباح والربح الرأسمالي.
- تابع مركز الشركة المالي، والأرباح المتوقعة لها، ونمو الشركة وخطط توسعها. أو راقب أداء صناديق الاستثمار.
- تابع أداء صندوق الاستثمار الذي تستثمر به أخذا في الاعتبار الأهداف الاستثمارية المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب الخاصة به.

10 قم دائماً بتقييم أداء محفظة استثماراتك

- إحسب الربح والمنفعة التي حققتها من استثماراتك في فترة معينة وقارن هذا الربح مع الربح الذي كنت تهدف إلى تحقيقه في خطتك الاستثمارية.
- إذا وجدت أن ما حققته من ربح يعادل أو يفوق ما كنت تصبو الى تحقيقه، فإنك تكون قد استطعت تحقيق ما كنت تهدف له وهذا دليل على أن خطتك الاستثمارية كانت مناسبة.
- إذا وجدت أن الربح المحقق أقل من الربح الذي كنت تخطط له فإن خطتك الاستثمارية تحتاج إلى تعديل أو أن أهدافك المالية أو موقفك المالي في حاجة إلى إعادة نظر.

حقوق الاكتتاب.. بين السائل والمجيب

ما هو حق الاكتتاب وما هو الغرض من إصداره وتداوله؟

حق الاكتتاب عبارة عن أداة مالية قابلة للتداول تمثل الحق الممنوح قانوناً للمساهمين المستحقين بأولية الاكتتاب في أسهم الزيادة في رأس مال الشركة المقرر إصدارها وفقاً لقرار الجمعية العمومية للشركة.

متى يتم إيداع حقوق الاكتتاب بحسابات المساهمين ومتى يتم إدراجها بالسوق؟

يتم إيداع حقوق الاكتتاب كأوراق مالية في حسابات التداول الخاصة بالمساهمين المستحقين بشركات الوساطة في الأوراق المالية وستظهر الحقوق القابلة للتداول تحت رمز جديد خاص بحقوق الاكتتاب، وتعتبر حقوق الاكتتاب مدرجة حكما للتداول في السوق اعتبارا من يوم انتهاء الحق في اكتتاب زيادة رأس المال، ويبدأ تداول هذه الحقوق في يوم العمل التالي لإدراجها في السوق والذي يتفق مع اليوم الأول من فترة تداول الحقوق.

كيف يتم إشعار المساهمين بحقوق الأولوية؟

يتم إشعار المستثمر عن طريق إعلان دعوة المساهمين للاكتتاب والمنشور بصحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار، ومن خلال الموقع الالكتروني للسوق المالي، الموقع الالكتروني للشركة، ومن خلال رسائل نصية قصيرة ترسل عن طريق السوق المالي وشركات الوساطة.

ما هو الغرض من تداول حقوق الاكتتاب؟

يتيح تداول حقوق الاكتتاب خيارات استثمارية متنوعة للمساهمين والمستثمرين ومنها:

• للمساهمين حائزي الحقوق الذين تتوفر لديهم المقدرة المالية ويرغبون في المشاركة في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس الشركة:

– الاحتفاظ بتلك الحقوق وعدم التصرف فيها بالبيع وحتى تاريخ بداية فترة الاكتتاب بأسهم زيادة رأس مال الشركة وممارسة الحق بالاكتتاب بكامل حقوق الاكتتاب المملوكة للمساهم للحفاظ على نسبة ملكيته في رأسمال الشركة.

• للمساهمين حاملي الحقوق الذين لا تتوفر لديهم المقدرة المالية للمشاركة في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة:

– بيع جزء من حقوق الاكتتاب واستخدام المتحصلات من عملية بيع الحقوق في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة. وفقاً لعدد الحقوق المتبقية لديهم.

– بيع جزء أو كل الأسهم المملوكة له بعد انتهاء تاريخ الحق، واستخدام المتحصلات من عملية بيع الأسهم في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال وفقاً لحقوق الاكتتاب التي استحقت له في نهاية تاريخ الحق، بالإضافة إلي أي حقوق اكتتاب إضافية قام بشرائها خلال فترة تداول الحقوق.

– بيع كامل حقوق الاكتتاب والحصول على تعويض مالي مقابل الانخفاض في نسبة مساهمته في رأس مال الشركة نتيجة عدم الاكتتاب في كل أو جزء من زيادة رأس مال الشركة المطروحة للمساهمين حاملي حق الاكتتاب.

• للمساهمين حاملي الحقوق الذين لا يرغبون في المشاركة في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس الشركة:

– بيع كامل حقوق الاكتتاب والحصول على تعويض مالي مقابل انخفاض نسبة ملكيته في رأس مال الشركة نتيجة تنازله عن الحق في المشاركة في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة.

• للمساهمين أو المستثمرين الذين يرغبون في المشاركة / أو زيادة حصتهم في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس الشركة:

– شراء حقوق اكتتاب إضافية خلال فترة تداول حقوق الاكتتاب، وبما يتيح لهم عند بدء فترة الاكتتاب في زيادة رأس المال، المشاركة أو الاكتتاب في حصة إضافية من أسهم زيادة رأس مال الشركة.

من هم المساهمون المستحقون لحقوق الاكتتاب؟

المساهمون المالكين لأسهم الشركة بنهاية يوم عمل تاريخ الحق والمعلن عنه بدعوة الاكتتاب.

هل يستطيع صاحب حقوق الاكتتاب بيعها أو التنازل عنها بعد انتهاء مدة تداول حقوق الاكتتاب؟

لا، حيث يتم شطب قيد وإدراج حقوق الاكتتاب من السوق المالي بعد انتهاء مدة تداولها، ويتبقى لمالك الحق فقط ممارسة الحق في الاكتتاب بالزيادة في رأس المال.

ماذا يحدث لمَن أمتلك حقوق اكتتاب ولم يتخذ أي إجراء خلال فترة الاكتتاب في أسهم الزيادة؟

في حال عدم قيام حامل الحق بممارسة الحق والاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال خلال فترة الاكتتاب في أسهم الزيادة فأنه يتعرض لخسارة بمقدار قيمة هذه الحقوق وتخفيض نسبة ملكيته في رأسمال الشركة.

هل يجوز شراء حقوق الاكتتاب عبر التمويل بالهامش؟

لا، حق الاكتتاب هو إداه مالية مؤقتة لها فترة صلاحية لاستخدامها بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ وفترة صلاحيتها لا تتجاوز فترة تداول حقوق الاكتتاب بالإضافة الي فترة الاكتتاب في زيادة رأس المال، وعليه فأن تلك الحقوق غير قابلة للرهن، ولا يجوز أن يكون محلا للتداول بالهامش.

كيف يستطيع المستثمر التداول في حقوق الاكتتاب، وهل يختلف رمز تداول حق الاكتتاب عن رمز تداول السهم؟

يتم تداول حق الاكتتاب بصورة منفصلة عن السهم الأصلي، ويكون رمز تداول حق الاكتتاب مختلفا عن رمز تداول السهم حيث يضاف حرفي (RI) الي رمز السهم الأصلي، وتخضع تداولات حقوق الاكتتاب لأحكام التداول المطبقة بشأن تداول الأسهم الأصلية، وتتم عمليات البيع والشراء من خلال إدخال الأوامر عن طريق شركات الوساطة في الاوراق المالية العاملة في السوق وذلك طوال الفترة المحددة لتداول حقوق الاكتتاب.

ما هي الفترة الزمنية المتاحة للتداول على حقوق الاكتتاب؟

تحدد الشركة تاريخ بدء وانتهاء فترة تداول حقوق الاكتتاب بإعلان دعوة المساهمين للاكتتاب والمنشور بالصحف ويجب ألا تقل الفترة الزمنية المتاحة لتداول حقوق الاكتتاب عن عشرة أيام عمل.

ما هي الحدود السعرية المطبقة على تداولات حقوق الاكتتاب؟

يتم تداول حقوق الاكتتاب دون حدود سعرية في اليوم الأول فقط، بينما يتم تطبيق الحدين الأقصى والأدنى لحركة الأسهم في السوق على أسعار تلك الحقوق من اليوم الثاني لتداولها وحتى نهاية فترة التداول.

• من المتاح لهم بيع وشراء أسهم حقوق الاكتتاب؟

بإمكان جميع المستثمرين الذين يحملون رقم مستثمر شراء وبيع حقوق الاكتتاب.

كيف باستطاعة المستثمر بيع وشراء حق الاكتتاب؟

بإمكان المستثمر إصدار أمر للوسيط، أو من خلال الانترنت أو أي تطبيق يوفره الوسيط.

من هم الذين لهم أحقية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال؟

يكون حق الأولوية في الاكتتاب بأسهم زيادة رأس مال الشركة لمالكي حقوق الاكتتاب في نهاية فترة تداول تلك الحقوق.

ماذا يحصل لو لم أتمكن من بيع حقوق الاكتتاب في السوق؟

المستثمر الذي لم يتمكن من بيع حقه في الاكتتاب من الأفضل له أن يكتتب في رأس مال الشركة المصدر والا سوف يخسر قيمة الحقوق التي يحملها.

هل يحق للمساهمين أو المستثمرين الذين أشتروا حقوق اكتتاب خلال فترة تداولها أن يقوموا ببيع تلك الحقوق مرة أخرى؟

نعم، يحق لحائز الحقوق بيعها وشراء حقوق أخرى وتداول ما يمتلكه من حقوق، طالما تم ذلك خلال الفترة المقررة لتدول الحقوق والموضحة في دعوة الاكتتاب.

حقوق المساهمين في الشركات المدرجة وفق تشريعات الهيئة وقانون الشركات

يُقصد بالمستثمر في الأوراق المالية، الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يستثمر أمواله في الأوراق المالية، وهي الأسهم والسندات والصكوك التي تصدرها الشركات المساهمة والسندات والأذونات التي تصدرها الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة في الدولة ووحدات الاستثمار الصادرة عن صناديق الاستثمار، وشهادات الإيداع، وأية أدوات مالية أخرى محلية أو أجنبية يوافق مجلس إدارة الهيئة على التعامل فيها.

ويُقصد بالمساهم في الشركات المدرجة، كل من يملك أسهمًا في شركة مدرجة في أحد أسواق الأوراق المالية بالدولة، سواءً كان من المؤسسين للشركة، أم تملك هذه الأسهم بعد تأسيسها بأي سبب من أسباب التملك (شراء، تنازل، ميراث). وهذه الشركات إما شركات المساهمة العامة التي يجب – كقاعدة عامة – إدراجها في سوق الأوراق المالية، أو شركات المساهمة الخاصة التي يجوز إدراجها بالسوق بقرار يصدر من مجلس إدارتها.

ويتميز المساهمون عن باقي فئات المستثمرين بأنهم أصحاب حقوق ملكية في الشركات المساهمة، بوصفهم شركاء في الشركة، يملكون مصيرها، ويتم معاملتهم على قدم المساواة طالما كانوا من أصحاب الأسهم ذات الفئة الواحدة.

وسواءً كان استثمارهم طويل الأجل، لرغبتهم في الاحتفاظ بالأسهم وجني أرباحها وربما المشاركة في إدارتها؟، أم كان استثمارهم قصير الأجل بهدف المضاربة والربح بشراء الأسهم وبيعها في سوق الأوراق المالية. ففي الحالتين مالك السهم لمدة طويلة أو قصيرة مساهم طوال مدة ملكيته للسهم، وهو مستثمر في الأوراق المالية.

وعلى ذلك، فكل مساهم مستثمر، وليس كل مستثمر مساهماً، إذ يشمل مصطلح «مستثمر»، بالإضافة إلى المساهمين في شركات المساهمة، أصحاب السندات والصكوك، ووحدات الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار، والأذونات التي تصدرها الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية أو شركات المساهمة، وشهادات الإيداع، وحقوق الأولوية، وأية أدوات مالية أخرى مثل سندات التوريق، وحقوق الخيار، بشرط أن يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة. فالمستثمر في الأوراق المالية هو كل شخص يتعامل على أوراق أو أدوات مالية تقبل هيئة الأوراق المالية التعامل فيها، وهي إما حقوق ملكية كالأسهم ووحدات الاستثمار، أو حقوق دائنية كالسندات، أو مشتقات وحقوق خيار كالأذونات وحقوق الأولوية، وسندات التوريق.

وإذا كانت هيئة الأوراق المالية والسلع تستهدف إتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية والسلع بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويكفل سلامة المعاملات ودقتها ويضمن تفاعل عوامل العرض والطلب بهدف تحديد الأسعار وحماية المستثمرين من خلال ترسيخ أسس التعامل السليم العادل بين مختلف المستثمرين، فإن حماية الهيئة تمتد لحقوق المستثمرين كافة، سواءً أكانوا مساهمين بشركات المساهمة المدرجة، أو كانوا من الفئات الأخرى للمستثمرين.

أبرز حقوق المساهمين في الشركات المدرجة

يكفل قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 2 لسنة 2015، والأنظمة والقرارات التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية والسلع حماية متميزة للمساهم، وحقوقًا تعادل حقوق المساهمين في أفضل الممارسات العالمية.

وقد جعل المشرع الإماراتي هذه الحماية هدفًا لقانون الشركات التجارية ضمن أهدافه التي سردها في المادة 2 منه، وأحد أهداف هيئة الأوراق المالية والسلع الواردة في المادة رقم (3) من القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2000. ويمكن القول إن حماية حقوق المساهمين هي أحد ركائز قانون الشركات التجارية وقانون الهيئة وأنظمتها القانونية.

والقاعدة الأساسية التي تقوم عليها حقوق المساهمين كافة، هي المساواة الكاملة للأسهم التي من ذات الفئة، والحماية المتساوية للمساهمين، فلا تمييز بين سهم وآخر من فئته، ولا بين مساهم وآخر. فهي أسهم متساوية القيمة، وكل مساهم يتمتع بالحماية والحقوق ذاتها التي يتمتع بها غيره من المساهمين، كلٍ في حدود ما يملكه من أسهم. واجازت المادة 206/2 من قانون الشركات التجارية لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح من رئيس مجلس إدارة الهيئة أن يصدر قراراً يحدد فيه فئات أخرى من الأسهم وشروط إصدارها والحقوق والالتزامات التي تترتب عليها والقواعد والإجراءات التي تنظمها، غير أن هذا النص لم يتم تفعيله حتى الآن، وما زالت الأسهم المدرجة في أسواق الأوراق المالية بالدولة لكل شركة مدرجة، من فئة واحدة، ولها حقوق متساوية.

أبرز حقوق المساهمين في الشركات المدرجة

تتيح ملكية الشخص لأسهم في الشركة المساهمة الحقوق الأساسية الآتية:

1. يعتبر المساهم شريكاً بالشركة، ومالكاً لحصة في كافة موجوداتها تعادل ما يملكه من أسهم فيها، ومتحملاً لأية التزامات على الشركة في حدود حصته.

2. الحق في الحصول على نسخة - على نفقته - من عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي. وقد أوجب المشرع على الشركة توفير نسخة من عقد تأسيسها ونظامها الأساسي على موقع الشركة الالكتروني وأية وثائق أو معلومات أخرى تحددها الهيئة.

3. له الحق في الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها، وعلى أية مستندات أو وثائق تتعلق بصفقة قامت الشركة بإبرامها مع أحد الأطراف ذات العلاقة بإذن من مجلس الإدارة أو بموجب قرار من الجمعية العمومية أو طبقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للشركة في هذا الشأن.

4. الحق في حضور جلسات الجمعية العمومية ومناقشة بنود جدول الأعمال وفقاً لنظام المناقشة الذي تقره الجمعية، والحق في التصويت على القرارات.

5. الحق في الحصول على نصيب الأسهم التي يملكها في الأرباح. ولا يجوز الاتفاق في عقد الشركة على حرمان أحد الشركاء من الربح أو إعفائه من الخسارة، أو حصوله على فائدة ثابتة عن حصته في الشركة.

6. حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة حال قررت الجمعية العمومية زيادة رأس المال، وذلك وفقاً لنسبة الأسهم التي يمتلكها. وحقه في الاستفادة المالية من حق الأولوية عن طريق بيعه في السوق في الفترة المحددة لبيع حقوق الأولوية، والتي لا تقل عن عشرة أيام عمل، على أن يكون تاريخ انتهائها قبل انتهاء فترة الاكتتاب بخمسة أيام عمل.

7. الحق في بيع أسهمه في السوق وفقاً لسعر عادل تحدده آليات العرض والطلب. مع مراعاة فترة حظر البيع لمؤسسي الشركة.

8. الحق في الترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة، وفي انتخاب أعضاء مجلس إدارتها، وذلك وفقاً للشروط والضوابط المنصوص عليها في القانون والأنظمة والقرارات التي تصدرها الهيئة وفي النظام الأساسي للشركة.

9. الحق في الحصول على نصيبه من موجودات الشركة عند تصفيتها بنسبة ما يمتلكه من أسهم، وذلك طبقاً للقيود والشروط المنصوص عليها في القانون وفي نظام الشركة الأساسي.

10. الحق في الحصول على المعلومات وفقاً لما نظمه القانون وقررته الأنظمة الصادرة من الهيئة، وللمحكمة أن تلزم الشركة بتقديم معلومات محددة للمساهم بما لا يتعارض مع مصالح الشركة.

11. لا يجوز لإدارة الشركة إهدار حقوق المساهمين التي نظمتها وأوجبتها نصوص القانون أو النظام الأساسي، ويقع باطلاً كل قرار يصدر من مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية للشركة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم المستمدة من هذه النصوص أو يقضي بزيادة التزاماته.

حقوق الفئات الأخرى من المستثمرين غير المساهمين بالشركات المدرجة

تمتد مظلة حماية هيئة الأوراق المالية والسلع لتشمل المستثمرين كافة، سواءً أكانوا من المساهمين بالشركات المدرجة أم ضمن الفئات الأخرى للمستثمرين مثل حملة السندات والصكوك ومالكي وحدات الاستثمار أم غيرهم من مالكي الأدوات المالية التي تقبل الهيئة التعامل فيها.

وتجد هذه الحقوق مصدرها في قانون الشركات التجارية أو في الأنظمة التي تصدرها هيئة الأوراق المالية والسلع لتنظيم الورقة المالية التي يملكها المستثمر مثل نظام سندات الدين، ونظام الصكوك، ونظام صناديق الاستثمار، ونظام الأذونات المغطاة، ونظام طرح وإصدار أسهم شركات المساهمة العامة فيما يتعلق بحقوق الأولوية كمشتق مالي يجوز الاستثمار فيه.

ويمكن أن ترد هذه الحقوق في الاتفاقية المنشئة لتلك الورقة أو نشرة الاكتتاب فيها أو مستند طرحها. فعند إصدار الهيئة لنظام خاص بتنظيم ورقة مالية معينة تحدد فيه حقوق من يتملك هذه الأوراق، وقد يقر النظام هذه الحقوق مباشرة وقد يتركها للاتفاقية التي تنظم إصدار الورقة مثل مستند طرح وحدات الاستثمار أو شهادات الإيداع.

حقوق حاملي الصكوك :

وضع قانون الشركات التجارية أحكامًا عامة لإصدار الشركة المساهمة الصكوك تماثل تلك الأحكام المنظمة لسندات الدين، إلا أنه أتاح للهيئة أن تصدر قراراً ينظم الصكوك وحقوق حملة الصكوك، مما أتاح للهيئة المغايرة في التنظيم بين سندات الدين والصكوك بحسب البنية الهيكلية والقانونية لكل منهما.

والصكوك هي أدوات مالية متساوية في القيمة وقابلة للتداول تمثل حصصاً في ملكية أصل أو مجموعة من الأصول، وتصدر وفقاً للشريعة. فإذا كان السند أداة دين تثبت مديونية لحامله قبل الشركة ويترتب عليها التزام برد قيمته، والفائدة، في الموعد المحدد، فإن الصك يمثل حصة في ملكية أصل أو مجموعة من الأصول، فهو وإن كان مرجعه علاقة تمويل وتقديم ائتمان للشركة، إلا انه يختص بأصل من الأصول وينشأ كحق ملكية متعلق به، ويكون حق حامله في الحصول على قيمته، والعائد، في الموعد المحدد، وإلا تم الحصول على قيمته من بيع أو استغلال الأصل المتعلق به، وهو ما يجعله متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية حسب آراء الفقهاء.

وتضمن نظام الصكوك الصادر عن مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع بالقرار رقم 16 لسنة 2014 حقوقًا أخرى بشأن إصدار وطرح الصكوك في اكتتاب عام وإدراجها بالسوق مثل:

عدم جواز إصدار صكوك التجزئة في الدولة إلا بطريق الاكتتاب العام، ووجوب إدراجها في السوق. وصكوك التجزئة هي صكوك لا تزيد قيمة الصك الواحد فيها عن (100.000) درهم، وتطرح للاكتتاب العام.

ويمثل هذا الحكم حماية لجمهور المستثمرين الذي يتعامل على صكوك التجزئة المطروحة في اكتتاب عام، حتى تخضع لضوابط ورقابة السوق في تداولها ومتابعة الافصاحات المتعلقة بها، وضمان التعامل السليم عليها.

أما صكوك الجملة فقيمة الصك الواحد فيها لا تقل عن (500,000) درهم أو ما يعادلها بأي عملة أجنبية، ولا تطرح للجمهور في اكتتاب عام، وإنما يتم بيعها فقط بطرح خاص لمستثمرين كبار أقل احتياجاً للحماية، فهم مستثمرون محترفون لديهم قدرات الحفاظ على حقوقهم.

ويجب على الملتزم الحصول على موافقة الهيئة قبل إصدار أو إدراج أي صكوك في السوق، وهي ضمانة ذات قيمة للمستثمرين لحماية حقوقهم بالتعامل

على صكوك وافقت الهيئة الرقابية على إدراجها بالسوق، مما يعني لهم تحقق الهيئة من جوانب كثيرة قد تخفى على صغار المستثمرين، وتضمن لهم حقوقهم التي أوجبها لهم نظام الصكوك.

وحتى توافق الهيئة على إصدار وإدراج صكوك التجزئة في السوق، فيجب ألا تتضمن الوثائق التأسيسية للملتزم أية قيود تمنعه من التصرف كملتزم فيما يتعلق بإصدار وإدراج الصكوك. وأن يكون الملتزم قد تأسس في الدولة في غير المناطق الحرة المالية، حتى يكون خاضعاً لولاية الهيئة.

و يجب على الملتزم الدخول في اتفاقية أمانة تتضمن تأكيد حق الأمين في الحصول على أي معلومة تتعلق بتلك الصكوك، وواجباته في حماية حقوق ومصالح حملة الصكوك.

كما يجب على الملتزم تعيين أحد المصارف المرخص لها بالعمل داخل الدولة للعمل كوكيل دفع في الدولة ولحين استرداد الصكوك. وحماية للمستثمرين والحفاظ على حسن سير العمل في السوق، أجاز المشرع للهيئة أن تطلب من الملتزم الذي أدرج الصكوك في السوق نشر المعلومات التي تراها مناسبة على نفقته، وإذا لم يلتزم بنشر تلك المعلومات جاز لها نشر المعلومات المعنية بعد منحه الفرصة لتوضيح الأسباب الموجبة لعدم النشر.

ويجب الحصول على موافقة الهيئة على نشر أي مستند أو إعلان داخل الدولة باسم أو بالنيابة عن الملتزم أو المصدر يهدف إلى الإعلان عن قبول إدراج أي صكوك، ويجب أن يتضمن ذلك المستند أو الإعلان بياناً واضحاً بأن الهيئة قد وافقت على نشره، حتى لا يقع المستثمرون في خداع إعلانات موهومة، أو نشر بيانات غير صحيحة، مع التأكيد على عدم مسئولية الهيئة عن صحة البيانات التي وافقت على نشرها، غير أن مراجعة الهيئة لها يحمل قدراً من الجدية وتحديد مسئولية الموقع عليها حال تبين عدم صحتها.

وأوجب المشرع على الملتزم مجموعة من الافصاحات، خاصة فيما يتعلق بنشرة الاكتتاب، والتقارير المالية المدققة للملتزم، والافصاحات المستمرة عن واقعة أو تطورات أو معلومات غير معلنة من شأنها أن تؤثر تأثيراً جوهرياً على سعر أو حجم تداول الصكوك أو التعاملات التي تتم عليها في السوق أو على قدرة الملتزم أو المصدر على الوفاء بالتزاماتهما، وغير ذلك من المسائل الهامة التي أوردتها المادتان 17، 18 من نظام الصكوك؛ تحقيقًا للشفافية وجريان وتدفق المعلومات بانسياب لدى الهيئة والسوق وأصحاب الصكوك ومن يرغب في الاستثمار فيها حتى يبني قراره الاستثماري على أسس سليمة وعادلة.

حقوقٌ مالكي سندات الدين وآليات حمايتها

وضع قانون الشركات التجارية أحكامًا عامة لإصدار الشركة المساهمة سندات دين، بين فيها الأطر العامة لتنظيم إصدار الشركة للسندات، وخوّل الهيئة في إصدار نظام قانوني يتضمن الأحكام التفصيلية لسندات الدين، إصدارًا، وطرحًا، وإدراجًا، فقرر أن:

1- يجوز للشركة أن تصدر سندات قابلة للتداول، سواءً كانت قابلة أو غير قابلة للتحول إلى أسهم في الشركة بقيم متساوية لكل إصدار.

2- لا يجوز تحويل السندات إلى أسهم إلا إذا نُص على ذلك في نشرة الإصدار، فإذا تقرر التحويل كان لمالك السند وحده الحق في قبول التحويل أو قبض القيمة الاسمية للسند. فمالك السند هو الذي يملك الخيار في التحويل أو قبض قيمة السند، ولا يجوز للشركة أن تجبره على أي من البديلين.

3- السندات التي تصدر بمناسبة قرض واحد تعطي لأصحابها حقوقاً متساوية.

4- لا يجوز للشركة تقديم أو تأخير تاريخ الوفاء بالسندات ما لم ينص على ذلك قرار إصدار السندات ونشرة الاكتتاب.

غير أنه يجوز لحاملي السندات أن يطلبوا أداء قيمة سنداتهم قبل تاريخ استحقاقها في حالة حل الشركة لغير سبب الاندماج، كما يجوز للشركة أن تعرض عليهم ذلك وبموافقتهم. فإذا تم الوفاء في أي من هاتين الحالتين سقطت الفوائد عن المدة المتبقية من أجل القرض.

5-حقوق حملة السندات الصادرة عن الشركة والتي لا تطرح للاكتتاب العام تحدد في الاتفاقية المنشئة لتلك السندات، وتتضمن هذه الاتفاقية كذلك الإجراءات اللازمة لحملة السندات لعقد الاجتماعات وتعيين أية لجان وحقوق التصويت وجميع المسائل الأخرى المتعلقة بذلك وشروط تحولها إلى أسهم في الشركة إذا كانت قابلة للتحويل.

من ناحية أخرى، نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع كل ما يتعلق بإصدار وطرح وإدراج سندات الدين بقرار مجلس إدارتها رقم 17 لسنة 2014، سواءً أصدرت هذه السندات شركات مساهمة أم أصدرتها جهات أخرى.

ويتضمن نظام سندات الدين الصادر عن الهيئة حقوقًا لمالكي سندات الدين، وآليات لحماية هذه الحقوق، منها:

1-عدم جواز إصدار وطرح السندات في اكتتاب عام إلا بعد موافقة الهيئة، ويجب إدراجها بالسوق؛ حتى تخضع لضوابط ورقابة السوق في تداولها ومتابعة الافصاحات المتعلقة بها، وضمان التعامل السليم عليها.

2-وجوب ألا يتعارض إصدار سندات الدين مع الوثائق التأسيسية للمصدر، وألا تتضمن تلك الوثائق أية قيود تمنعه من تنفيذ الالتزامات والأحكام المتعلقة بإصدار وإدراج سندات الدين.

3-فيما يتعلق بالإدراج الأساسي بالسوق لسندات الدين(إدراج سندات الدين في السوق لأول مرة في كل إصدار)، التي تصدرها الشركات المساهمة، يجب أن يكون المصدر قد تأسس في الدولة خارج منطقة حرة مالية، حتى يكون المصدر خاضعاً لولاية الهيئة.

4- إذا كانت سندات الدين التي يُعتزم إدراجها لدى السوق سندات دين مغطاة وجب تعيين أمين على الأصول لحماية مصالح حاملي السندات، ويتمتع الأمين بحق الاطلاع على أية معلومات أو بيانات خاصة بالأصول، ووجوب تعيين وكيل دفع في الدولة ليتولى دفع العائد واسترداد السندات، ويجوز لوكيل الدفع أن يقوم بمهمة تمثيل حاملي السندات.

5- إذا كان مصدر السندات شركة مساهمة، يجب توقيع اتفاقية مع ممثل مستقل لتمثيل وحماية حقوق ومصالح حاملي سندات الدين، وتتضمن حق ممثل حاملي السندات في الحصول على أي معلومة تتعلق بتلك السندات، ويجوز أن يكون الأمين في السندات المغطاة هو ممثل حاملي السندات.

6-يجب موافقة الهيئة على الإدراج المشترك لسندات الدين التي أصدرها مصدر أجنبي أو مؤسس في منطقة حرة مالية بعد استيفاء البيانات والمستندات التي حددها النظام. ويُقصد بالإدراج المشترك إدراج سندات دين في أكثر من سوق، ويكون فيه السوق الأجنبي أو سوق المنطقة الحرة المالية هو السوق الأساسي.

7-حماية للمستثمرين والحفاظ على حسن سير العمل في السوق؛ يجوز للهيئة أن تطلب من المصدر الذي أدرج سندات الدين في السوق نشر المعلومات التي تراها مناسبة على نفقته، وإذا لم يلتزم بنشر تلك المعلومات جاز لها نشر المعلومات المعنية بعد منحه الفرصة لتوضيح الأسباب الموجبة لعدم النشر.

8-يجب الحصول على موافقة الهيئة على نشر أي مستند أو إعلان داخل الدولة باسم أو بالنيابة عن المصدر يهدف إلى الإعلان عن قبول إدراج أي سندات دين، ويجب أن يتضمن ذلك المستند أو الإعلان بياناً واضحاً بأن الهيئة قد وافقت على نشره، حتى لا يقع المستثمرون في خداع إعلانات أو بيانات غير صحيحة، مع التأكيد على عدم مسؤولية الهيئة عن صحة البيانات التي وافقت على نشرها، غير أن مراجعة الهيئة لها يحمل قدراً من الجدية وتحديد مسؤولية الموقع عليها حال تبين عدم صحتها.

9-أوجب المشرع على المصدر مجموعة من الافصاحات، خاصة فيما يتعلق بنشرة الاكتتاب، والتقارير المالية المدققة للمصدر، والافصاحات المستمرة عن واقعة أو تطورات أو معلومات غير معلنة من شأنها أن تؤثر تأثيراً جوهرياً على سعر أو حجم تداول سندات الدين أو التعاملات التي تتم عليها في السوق أو على قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته، وغير ذلك من المسائل الهامة التي أوردتها المادتان 18، 19 من نظام سندات الدين؛ تحقيقًا لتدفق المعلومات لدى الهيئة والسوق وحملة سندات الدين ومن يرغب في الاستثمار فيها حتى يبني قراره الاستثماري على أسس صحيحة وعادلة.

ضمن اختصاص الهيئة بنظر الشكاوى المتعلقة بالتعاملات في أسواق المال

«أوراق مالية» تنشر دليل المستثمر للتقدم بشكوى عند وقوع نزاع مع الجهات الخاضعة لإشراف «الهيئة»

اختصاصات هيئة الأوراق المالية والسلع

- تختص الهيئة بنظر الشكاوى المتعلقة بالتعاملات في أسواق المال، والمرتبطة بالجهات الخاضعة لرقابتها وإشرافها وفقاً للتشريعات المعمول بها لدى الهيئة.
- لا تختص الهيئة بنظر الشكاوى المقدمة ضد الشركات أو الأشخاص الذين تم إلغاء ترخيصها من قبل الهيئة وذلك في حال استردادها كافة الضمانات.
- أنواع الشكاوى التي تستقبلها هيئة الأوراق المالية والسلع، على سبيل المثال لا الحصر:
  - شكاوى تسجيل ملكية الأوراق المالية.
  - الشكاوى المتعلقة بإدراج الأوراق المالية في السوق.
  - الشكاوى المتعلقة بأرباح الشركات وشهادات الأسهم.
  - شكاوى المستثمرين ضد الأشخاص والشركات المرخص لهم.
  - الشكاوى المتعلقة بتنفيذ الصفقات والتي لا تنطوي على مخالفات جزائية.
  - الشكاوى المتعلقة بصناديق الاستثمار (المرخصة من قبل الهيئة).
  - أي شكوى تتعلق بمخالفة أحكام القانون والأنظمة الصادرة من الهيئة.

تقديم شكوى أولية إلى للشخص المرخص له (الشركة)

فيما عدى الحالات المستعجلة التي تقدرها الهيئة، إذا كان المشكو ضده شخص اعتباري؛ يجب على الشاكي تقديم شكوى أولية للمشكو ضده، وفي حال عدم التوصل لحل بينهما خلال (5) أيام عمل من تاريخ الشكوى يجوز تقديم الشكوى للهيئة مرفقٌ بها ما يفيد تقديم الشكوى الأولية.

قنوات تقديم الشكوى الأولية للشخص المرخص له (الشركة)؟

أولاً: الاتصال الهاتفي:

الاتصال الهاتفي طريقة جيدة للتعامل مع المشكلات البسيطة، وعندما تحتاج إلى طرح أسئلة فلا تتردد في الاستفسار وذلك عن طريق الاتصال على الهاتف المسجل للشركة، فمن المهم أن تتأكد تماماً من أن المكالمة الهاتفية مسجلة عن طريق وجود صوت متزامن عبارة عن (TONE)، كما يمكنك تسجيل وقت وتاريخ الاتصال واسم الشخص الذي تحدثت معه وتفاصيل ما حدث.

ثانياً: زيارة شركة الوساطة:

زيارة مقر شركة الوساطة أو فرعها طريقة جيدة للشكوى سواء أكانت بسيطة ام معقدة، ومن المهم أن تقدم الشكوى مكتوبة على أن تقوم الشركة باستقبالها وإعطائك نسخة مختومة (بالاستلام)، مع ضرورة ذكر زمان وتاريخ حضورك واسم الذي تحدثت معه وتفاصيل ما حدث.

ثالثاً: البريد الالكتروني:

يُعدّ البريد الالكتروني طريقة جيدة لتقديم الشكوى وذلك لسرعة وصولها وإمكانية طباعة نسخة من جميع المراسلات التي تتم من خلالها في أي وقت، شرط التأكد من العنوان الالكتروني الصحيح للشركة المخصص لاستقبال الشكاوى.

تقديم طلب الشكوى

في حال عدم التوصل لحل من خلال الشكوى الأولية، يمكن تقديم طلب شكوى رسمية إلى هيئة الأوراق المالية والسلع وفقاً للنموذج المعد لذلك عبر النظام الإلكتروني أو التطبيقات الذكية، أو بأي وسيلة أخرى تقبلها الهيئة، على أن يقوم الشاكي –حسب الأحوال– لاحقاً بتزويد الهيئة بالمستندات المؤيدة بما في ذلك أصل الشكوى.

ضرورة توفر الأهلية والمصلحة لدى مقدم الشكوى

يجب توافر الأهلية القانونية لدى مقدم الشكوى، ويطبق في هذا الشأن النصوص الواردة في القوانين المعمول بها في الدولة.
لا يقبل أي طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة ومشروعة.

اللغة المعتمدة لاستقبال الشكاوى

اللغة العربية هي اللغة الرسمية المعتمدة في إجراءات نظر الشكاوى والبت فيها، فلا تُثبت أي أقوال أمام الهيئة بغير اللغة العربية، وعلى من لا يستطيع التحدث باللغة العربية اصطحاب مترجم يوقع معهُ في المحضر المعد لذلك، ويجب على أي طرف يرغب في تقديم وثائق أو مستندات بغير اللغة العربية ـــ ما لم تقبل الهيئة خلاف ذلك ـــ أن يرفق معها ـــ حال طلب الهيئة ـــ ترجمة معتمدة لها باللغة العربية.

البيانات الواجب توافرها في الشكوى

يتم تقديم الشكوى مكتوبة باللغة العربية وموضح بها تاريخ تقديمها، على أن تشتمل البيانات والمستندات التالية:

- اسم الشاكي بالكامل، وعنوانهُ الحالي، ووسائل الاتصال، على أن يذكر العنوان تفصيلاً ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني ونسخة من إثبات الشخصية سارية المفعول.
- اسم المشكو ضده بالكامل، وآخر عنوان معروف له، ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني إن وجد.
- نسخة من الشكوى الأولية.
- شرحاً تفصيلياً لموضوع الشكوى، مع سرد الوقائع بالتسلسل الزمني للأحداث بما في ذلك التواريخ والأوقات إن أمكن ذلك.
- طلبات الشاكي بشكل واضح.
- إرفاق الوثائق والمستندات المؤيدة للشكوى.
- توضيح ما إذا كان قد سبق للشاكي أو المشكو ضده اتخاذ أي إجراءات قانونية في هذا الشأن.
- نسخة من الشكوى السابق تقديمها إلى الهيئة أو السوق المعني إن وجدت.
- نسخة من بيانات إثبات الشخصية للممثل القانوني في حال تقديم الشكوى من قبل الممثل القانوني للشاكي شريطة تقديم أصل سند التوكيل أو التمثيل.
- توقيع مقدم الشكوى أو من يمثله.
- أي بيانات أو معلومات أخرى ترى الهيئة ضرورة الحصول عليها.
- رسم (غير مسترد) قدره (500) درهم يُلزم به مقدم الشكوى.
- استكمال إجراءات استصدار القرار الخاص بذلك.

تمثيل الغير في الشكاوى

يجوز تقديم الشكوى نيابة عن الغير وتمثيله أمام الهيئة في الأحوال التالية:

- أن يكون وكيلاً بموجب وكالة رسمية معتمدة من الجهات المختصة بهذا الشأن.
- أن يكون ولياً عن أحد أبنائه القاصرين، فيقدم البينة على ذلك.
- أن يكون وصياً أو قيماً، فيقدم البينة على ذلك.
- أن يكون مخولاً بموجب كتاب رسمي من الجهة المعنية.

طريقة تقديم الشكوى إلى هيئة الأوراق المالية والسلع؟

- من خلال موقع الهيئة الإلكتروني: www.disputes.sca.ae
- إرسالها عبر صندوق البريد: 33733 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة
- إرسالها عبر الفاكس على الرقم: 026120263
- أو من خلال البريد الإلكتروني: contactus@sca.ae
- تسليمها إلى موظفي الاستقبال حسب العناوين التالية:
- المقر الرئيسي بأبوظبي: شارع حمدان – برج الغيث – الطابق 13.
- مبنى هيئة الأوراق المالية والسلع بدبي – منطقة القرهود – الطابق 7.

حالات عدم قبول الشكوى

لا تقبل الشكوى في الحالات التالية:

- إذا كان موضوع الشكوى معروضاً أمام جهة قضائية أو صدر بشأن موضوعها حكم قضائي.
- إذا خلت الشكوى من إحدى البيانات الأساسية الواجب توافرها في الشكوى.
- إذا سبق عرض الشكوى على الهيئة من ذات الخصوم وبذات الأسباب وصدر قرار بشأنها، إلا إذا رأت الهيئة وجود أسباب جدية تستدعي ـــ استثناءً ـــ إعادة النظر فيها.
- إذا كان الشاكي موظفاً لدى المشكو ضدها أو العكس وذلك فيما يتعلق بعلاقة العمل بينهما.
- أي حالة أخرى تقدرها الهيئة.

انتهاء مدة نظر الشكوى

- لا تنظر الشكوى بعد مضي سنة على آخر عملية تداول متنازع عليها أو من تاريخ ثبوت العلم بالواقعة التي تقدم الشكوى بشأنها.

حفظ الشكوى

تُحفظ الشكوى في أي مرحلة من مراحل نظرها في الحالات الآتية:

- اتفاق أطراف الشكوى على الصلح.
- تنازل الشاكي عن الشكوى.
- عدم استجابة الشاكي لطلبات الهيئة أثناء نظر الشكوى.

التعويض

تخرج كافة طلبات التعويض المادي أو الأدبي عن اختصاص الهيئة دون الإخلال بحق المتضرر باللجوء إلى القضاء للمطالبة بها.

الأسئلة الأكثر شيوعاً للخدمات الخاصة بالإصدار والتسجيل (2/1)

كيف يتم استلام طلبات تجديد التسجيل؟	يتم استلام كافة طلبات تجديد التسجيل عبر بوابة الخدمات الإلكترونية الخاصة بالهيئة.
هل تكون هناك غرامات في حالة التأخر عن تجديد التسجيل؟ وكم تبلغ وكيف تحتسب؟	نعم توجد غرامات مترتبة على الشركة في حالة التأخير عن تجديد التسجيل وتبلغ قيمة الغرامة 1000 درهم عن كل شهر بحد أقصى 10,000 درهم. ويتم احتساب جزء من الشهر شهر كامل.
لقد قمت بتجديد التسجيل ولم أتلقى الشهادة؟	يرجى إعادة الدخول عبر الخدمة والتأكد من إرسال الطلب إلى الهيئة عبر الضغط على (حفظ وإرسال).
كيف يتم استلام شهادة تجديد التسجيل؟	يتم استلام شهادة تجديد التسجيل إلكترونيا فور الانتهاء من اعتماد الطلب من قبل الهيئة ويتم إخطار المتعامل بالبريد الإلكتروني بتمام الإجراء.
هل توجد نسخة ورقية من شهادة تجديد التسجيل؟	كلا لا توجد، فقط نسخة إلكترونية.

كم يبلغ رسم تجديد قيد الشركة ؟	– يحدد رسم تجديد القيد بناءً على رأس مال الشركة، (500) مليون درهماً فأقل : 30,000 درهم الشركة التي يزيد رأسمالها على (500) مليون درهماً وحتى (2) مليار درهم : 50,000 درهم الشركة التي يكون رأسمالها (2) مليار درهماً فأكثر : 100,000 درهم
كيف يتم استلام طلبات تجديد القيد؟	يتم استلام طلبات تجديد القيد عبر الأسواق المالية المحلية المدرج بها الأوراق المالية للشركة.
هل تكون هناك غرامات في حالة التأخر عن تجديد القيد ؟ وكم تبلغ وكيف تحتسب؟	غرامة تأخير تجديد قيد الشركة 1000 درهم عن كل شهر على أن تكون 12.000 درهم كحد أقصى. ويتم سدادها لصالح الهيئة.
لقد قمت بتجديد قيد الشركة لدى السوق المالي ولم أتلقى الشهادة؟	يرجى التكرم بالتأكد من عدم وجود مبالغ معلقة أو غرامات مستحقة للهيئة وذلك عبر التواصل مع قسم الشؤون المالية في الهيئة.
كيف يتم استلام شهادة تجديد القيد؟	يتم إرسال شهادة إلكترونية للشركة فور اعتماد الطلب من قبل الهيئة.
هل توجد نسخة ورقية من شهادة تجديد القيد؟	كلا لا توجد، فقط نسخة إلكترونية.

كيف يتم استلام الهيئة لطلب إصدار شهادة لمن يهمه الأمر؟	يتم استلام كافة الطلبات إلكترونياً عبر بوابة الخدمات الإلكترونية الخاصة بالهيئة.
كم يستغرق الوقت الزمني لإصدار شهادة لمن يهمه الأمر؟	يوم عمل.
كم يبلغ الرسم لهذه الخدمة؟	500 درهم

هل يجوز تحويل السندات العادية التي لم تتضمن نشرة إصدارها قابليتها للتحول إلى أسهم ؟	قابلية تحويل السندات الي أسهم يجب أن يتم بموافقة الجمعية العمومية للشركة المصدرة للسندات بقرار خاص، فإذا تم إصدار السندات بدون الحصول على موافقة الجمعية على تحول السندات الي أسهم وتضمين نشرة الاكتتاب قابلية السندات للتحول، وعلية فلا يجوز تحويل السندات العادية التي لم تتضمن نشرة إصدارها قابليتها للتحول إلى أسهم.
هل يحق لمالك السند قبض القيمة الاسمية للسند في تاريخ استحقاقه في حالة السندات القابلة للتحول إلى أسهم أم يلزم عليه التحويل؟	يحق لمالك السند قبض القيمة الاسمية للسند في تاريخ استحقاقه في حالة السندات القابلة للتحول إلى أسهم اختيارياً، أما في حال كانت السندات القابلة للتحول إلى أسهم الزامياً، فلا يحق لمالك السند قبض القيمة الاسمية للسند في تاريخ استحقاقه ويستحق بدلا من القيمة الاسمية أسهم في رأس مال الشركة المصدرة للسندات ووفقاً لمعدل التحويل المذكور بالنشرة.
هل يحق للشركة بعد إصدار السندات القابلة للتحول إلى أسهم أن تخفض رأسمالها؟	لا يجوز للشركة بعد صدور قرار خاص بإصدار سندات أو صكوك قابلة للتحول إلى أسهم وحتى تاريخ تحولها أو تسديد قيمتها، أن تخفض رأسمالها أو تزيد من النسبة المقرر توزيعها كحد أدني من الأرباح على المساهمين.
في حالة تخفيض رأس مال الشركة بسبب الخسائر كيف يتم تخفيض رأس المال؟	في حالة تخفيض رأس مال الشركة بسبب الخسائر عن طريق إلغاء عدد من الأسهم أو تنزيل القيمة الاسمية للسهم، يتعين تخفيض رأس المال كما لو كان هؤلاء من المساهمين.

شطب قيد (إدراج) شركة مساهمة (محلية / أجنبية)

هل يلزم اصدار قرار من الجمعية العمومية للشركة لإلغاء ادراجها أم يكفي قرار من مجلس إدارة الشركة؟	لا يجوز شطب إدراج شركة محلية إلا فى حال تحولها الي شكل قانوني آخر ويكون ذلك من خلال قرار خاص من الجمعية العمومية للشركة. بالنسبة للشركات الاجنبية المدرجة بالسوق المالي يكون طلب شطب إدراج الشركة الاجنبية من السوق المالي بقرار من مجلس الادارة أو قرار من الجمعية العمومية.
ماهي نسبة المساهمين التي يجب ان تصوت لصالح قرار الغاء الادراج حتى يكون القرار صحيحا؟	يكون قرار الغاء الادراج صحيحا إذا صدر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة

تأسيس الشركات المساهمة العامة (المحلية)

هل يلزم الحصول على موافقة السلطة المختصة على تأسيس شركة مساهمة عامة قبل تقديم طلب التأسيس إلى الهيئة؟	نعم يجب الحصول على موافقة السلطة المختصة على تأسيس شركة مساهمة عامة قبل تقديم طلب التأسيس إلى الهيئة.
هل يجوز للشركة الأجنبية التي تكون مملوكة بالكامل من مواطني الدولة أن تكون ضمن المؤسسين؟ وهل تحسب مساهمتها ضمن نسبة الأجانب 49%؟	نعم يجوز للشركة الأجنبية سواء كانت مملوكة بالكامل من مواطني الدولة أو من أجانب أن تكون ضمن المؤسسين، على ان تحسب مساهمتها ضمن نسبة الأجانب 49%.

التحول إلى شركة مساهمة عامة (المحلية)

هل يجوز للشركة الراغبة في التحول إلى شركة مساهمة عامة أن تبيع عن طريق الاكتتاب العام نسبة تزيد عن (30%) وتقل عن (70%) من رأس مالها بعد تقييم الحصص العينية؟	للشركة الراغبة في التحول إلى شركة مساهمة عامة أن تبيع عن طريق الاكتتاب العام نسبة لا تزيد عن (30%) من رأس مال الشركة. في كافة الأحوال يجب ان لا تزيد حصة المؤسسين عن (70%) ولا تقل عن (30%) من رأس مالها بعد طرحها للاكتتاب العام.
هل يجوز للشركة الراغبة في التحول إلى شركة مساهمة عامة أن تجمع بين اسلوبي البيع والزيادة وذلك بأن تبيع عن طريق الاكتتاب العام نسبة من رأس مالها وفي نفس الوقت تطرح نسبة أخرى كزيادة في رأسمالها؟	يجوز للشركة الراغبة في التحول إلى شركة مساهمة عامة أن تجمع بين اسلوبي البيع والزيادة وذلك بأن تبيع عن طريق الاكتتاب العام نسبة لا تزيد عن 30% من رأس مالها وفي نفس الوقت تطرح نسبة أخرى كزيادة في رأسمالها، على ان لا يتجاوز مجموع ما تطرحه الشركة للاكتتاب العان عن نسبة 70% من أسهم رأس المال، ويحتفظ المؤسسين بنسبة 30% من رأس المال على الأقل.

نقل (تغيير) فئة شركة مساهمة محلية

ما هي الحالات التي يتم فيها نقل ادراج الشركة من فئة الى أخرى؟	يتم نقل الشركات من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية عند الإخلال بشروط إدراج الفئة الأولى أو في حال امتناع الشركة عن التقيد بأحكام الإفصاح والشفافية المعمول بها أو إخلال الشركة بتلك الأحكام. يتم نقل الشركات من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى عندما تتوافر لدى الشركة المنقولة شروط إدراج الفئة المنقولة إليها.
ما هو أثر نقل ادراج الشركة من فئة الى أخرى على الشركة وعلى المساهمين؟	لا يوجد اثر.

تجديد ترخيص أمين سجل الشركات المساهمة الخاصة

ما هي متطلبات تجديد ترخيص أمين سجل الشركات المساهمة الخاصة؟	تقديم طلب تجديد ترخيص أمين سجل الشركات المساهمة الخاصة مستوفي على النموذج المخصص لذلك. سداد الرسوم المستحقة للهيئة.
ما هي المستندات المطلوبة لتجديد ترخيص أمين سجل الشركات المساهمة الخاصة؟	استيفاء نموذج طلب تجديد ترخيص أمين السجل.

ضمن مبادرات المشروع الوطني لتوعية المستثمرين

ندوة حول تكوين محفظة الأسهم والفرق بين المضاربة والاستثمار في سوق الأوراق المالية

في إطار مبادرات المشروع الوطني لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية- الذي تنفذه هيئة الأوراق المالية والسلع تحت شعار «عزز معلوماتك تنمو استثماراتك»- نظمت الهيئة بالتعاون مع سوق أبوظبي للأوراق المالية ندوة توعية حول "تكوين محفظة الأسهم والفرق بين المضاربة والاستثمار في سوق الأوراق المالية".

وتوجهت الندوة لجمهور المستثمرين وللوسطاء والمحللين الماليين العاملين بشركات الوساطة بالأسواق المالية بالدولة. حاضر في الندوة المحلل المالي الأستاذ/ وضاح الطه، وألقت الندوة الضوء على أهم المفاهيم التي تتصل بالمضاربة والاستثمار وكيفية تكوين محفظة أسهم تأخذ بعين الاعتبار العائد والمخاطرة وإمكانية توسيع المحفظة لتضم أصولا أخرى مثل السندات ومشتقات السلع، واستهدفت الندوة الارتقاء بأداء المستثمرين والمتعاملين في الأسواق والعاملين بشركات الوساطة.

مركز التدريب ينظم دورة عن المحافظ المالية وأدوات تحليل المخاطر وتقييمها

نظم مركز التدريب بهيئة الأوراق المالية والسلع دورة تدريبية بعنوان «المحافظ المالية: أدوات التقييم وتحليل المخاطر».

واستعرضت الدورة التي قدمها مجموعة من الخبراء والمتخصصين في صناعة الأوراق المالية، مجموعة من قواعد إدارة صناديق ومحافظ الاستثمار مثل نظرية المحفظة المالية الحديثة، وتخصيص الأصول، وتنوع الاستثمار. ولمحة عامة عن إدارة الاستثمارات، وأنواع صناديق الاستثمار، واستراتيجيات صناديق الاستثمار، وتدابير المخاطر، وتقييم الأداء، ونسبة الأداء والتحليل.

وتم خلال الدورة مناقشة وتحليل كيفية عمل 11 نوعاً مختلفاً من صناديق الاستثمار من بينها صناديق الأسهم وصناديق الدخول والصناديق الدولية وغيرها. كما تناولت الدورة كذلك استراتيجيات الصناديق الاستثمارية المختلفة من واقع أهم الممارسات العالمية في المجال.

وقد تم خلال ورش العمل التي تضمنتها الدورة، التركيز بشكل أساسي على عوامل المخاطرة وعلاقتها بقياس أداء الصناديق. وخلال هذا الجزء تم الوقوف على عدد كبير من الأدوات والمعادلات الإحصائية وكيفية استقصاء ومعالجة البيانات المالية للحصول على تقييم دقيق لأداء الصناديق ومن ثم اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة.

يشار إلى أن دورة «المحافظ المالية: أدوات التقييم وتحليل المخاطر» تعتمد على نقل المعرفة واكتساب المهارات المطلوبة للعاملين في أسواق المال في الدولة الذين سبق لهم احتياز برنامج اختبارات الترخيص المهني.

وأكد المشاركون بالدورة، من خلال الاستبيان الذي أجري في نهايتها، على فائدتها في تطوير مهاراتهم وفهمهم لكيفية استخدام المخاطر كأدوات تقييم رئيسية عند اختيار صناديق الاستثمار، خاصة أن الدورة احتوت على سلسلة من دراسة الحالات التي من شأنها تسهيل التطبيق الفوري للمعرفة والمهارات المكتسبة.

«صناديق الاستثمار» في ندوة بدبي

نظم قسم التوعية والتثقيف في هيئة الأوراق المالية والسلع بالتعاون مع سوق دبي المالي ندوة تثقيفية بعنوان "صناديق الاستثمار، الأسس والأنواع والمزايا".

حاضر في الندوة، التي عقدت في دبي، الدكتور أنيس الصامت من الجامعة الاميركية في الشارقة، واستعرض المحاضر اساسيات صناديق الاستثمار وأنواعها وميزات كل نوع. وفي نهاية المحاضرة، استمع الصامت إلى أسئلة الحضور ودار نقاش حول موضوع الجلسة.

استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي

الهيئة

هيئة الأوراق المالية والسلع
Securities & Commodities Authority

- اعتماد وتأهيل أعضاء لجان الرقابة الشرعية وحوكمتها
- تطوير نظم اختبارات متخصصة
- التنسيق مع واضعي المعايير
  - FASB - IAS - IFSB - AAOIFI - IOSCO
- توعية وتدريب
  - الابتكار في المنتجات الإسلامية sandbox
    - فكرة من الصناعة ← ورشة عمل لقبولها ← تشريع لينظمها
- تشريعات
  - شركات ذات الغرض الخاص SPV عقود تحوط - تحديث نظام الصكوك - الملاءة المالية...
- تطوير نظم الحوكمة والامتثال للمنتجات المتوافقة مع الشريعة

السوق المالي

- تطوير التكنولوجيات
- تطوير المؤشرات الإسلامية
- تسويق المنتجات المالية ..خلق الزخم والسيولة
- الإفصاح الإضافي
- تطوير نظم الإدراج والتداول والتقاص والتسوية

عز معلوماتك.. تنمو استثماراتك..
المشروع الوطني لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية

التحديات

1. ارتفاع تكلفة العقود والاستشارات للمنتجات
2. وجود معايير ثابتة لهياكل المنتجات التمويلية
3. تطور المعايير المحاسبية
4. تمويل تكلفة التشريعات التنظيمية الإضافية
5. ندرة الكادر المتخصص

نافذتك على:

- آخر أخبار ومستجدات سوق الإمارات للأوراق المالية
- إحصائيات وبيانات الشركات المدرجة وشركات الوساطة
- القرارات والأنظمة المالية المحدثة

تصفح بوابة الهيئة الإلكترونية:

www.sca.gov.ae

مواقع الهيئة على شبكات التواصل الاجتماعي:

scauae sca.uae sca_uae sca_uae